الفصل الحادي عشر

عهـد الـرخـــاء

obeikandl.com

صفحة بيضاء

obeikandl.com

عهد الرخاء

وضعت الحرب أوزارها، ومع انتهائها كان «ابن سعود» قد بلغ ذروة عمله السياسي والعسكري، وأصبحت السعودية العربية التي قدر له أن يحكمها لأكثر من ثلاثة عقود تقريباً موحدة بشكل لم يسبق لها أن توحدت على شاكلته، بمعنى أن ذلك التوحيد جاء وسط أصعب الظروف العملية في الأوضاع الدولية لذلك العصر. تفوق «ابن سعود» بتصرفاته على كل ما كان بمقدور أسلافه من تحقيقه. وبعد ذلك ضمن أطر هذه الحدود كان من غير المحتمل أن يواجه «ابن سعود» أي تحد، وأن الحكم الذي صنعه لنفسه بمضاء السيف وبالإيمان سيصل إلى من سيرث الحكم من بعده بصورته النقية، إذ كانت سمعته في العدل والثبات هي العامل الحيوي المميز لتلك الفترة التي نادراً ما كانت توضع موضع الاختبار. كانت سمعته تلك تثبت جدارتها عندما تستدعي الضرورة ذلك، وأصبح للصحراء العربية - وللمرة الأولى - حاكماً واحداً يمكن للجميع أن يحترمون، وبالفعل كانوا يحترمونه.

وفي سن الخامسة والأربعين كان «ابن سعود» في ريعان الشباب، وكان قد حقق منجزات العمر، إلا أن نشوة الانتصار نبهته وجعلت منه عملاقاً سائراً على الدرب من جديد، فقد وجد نفسه - كما كان في السابق - مضطراً للقيام بأعبائه بمفرده لكن وسط مزيد من أعداد المتربصين والناقدين. وكونه من عائلة مالكة حتى الصميم ولديه إيمان راسخ بحق الملك في الحكم شرعاً وإيماناً بواجبه في تسييس الشعوب، كان «ابن سعود» ديمقراطياً من

حيث النزعة الفردية وملماً بقدر كاف بأمور التشاور في الحكم، وهي صفة كانت بمثابة جزء متكامل في حياة العرب. ولعل شخصيته التي اشتملت على هاتين الخصلتين سهلت عليه مهمة الاستمرار في الحكم، حيث إن سلوك شخصيته اللائق والتي كان «ابن سعود» بنفسه ميالاً إلى أن يفسرها بموجب الآية القرآنية التي تقول : ﴿**وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين**﴾.

خدمت هذه القناعة «ابن سعود» كثيراً وخاصة في الحالات التي كانت تتطلب ممارسة تلك المهارات الشخصية المتمرسة، لكن مكانته الجديدة كشخصية عالمية وضعته أمام مشكلات من نوع غير مألوف لم توفر له خبراته السابقة أي مؤشر على كيفية التعامل معها، وفي الوقت نفسه كانت الأعباء الجسام الملقاة على عاتقه كبيرة جداً لا يمكن لأي شخص أن يتعامل معها دون مساعدة من الآخرين، وخاصة فيما يتعلق بأمور فنية مثل الأمور المالية والاقتصادية.

كان «ابن سعود» على علم بجوانب القصور في إدارته، لكنه لم يتهرب أبداً من مسؤولياته، وكانت عظمته المتميزة واعتماده على نفسه بحد ذاتها لم تكن عقبة أمام تشكيل فرق من الأكفاء لمعالجة قضايا الدولة الإدارية والسياسية. لقد تمكنت الصحراء العربية (التي أطلق عليها بعد بضع سنوات اسم مملكة نجد والحجاز تحت إدارة ستة رجال تميزوا بقدرات وفضائل متقاربة) من أن تصبح مثالاً فريداً من نوعه ونبراساً لفن السياسة الإنسانية في تسييس البلاد. اشتملت تلك المجموعة على صفات روحانية وصفات حكم دنيوي مرتكزة على أرضية صلبة من الإيمان والعدل. ومما لا شك في أن

«ابن سعود» كان عازماً على توطيد وترسيخ هذه السمات بأي ثمن كان، ومن أجل تحقيق هذا الهدف كان لا بد من النظر إلى إرادة الشعب على أنها جوهرية وضرورية مثلها مثل إرادة العاهل الحاكم نفسه. ولكن لسوء الحظ أن هاتين النزعتين نادراً ما كانتا متوفرتين في الأشخاص الذين كان من المفروض بهم أن يساعدوه في تلك المهمة التي تفوق قدرة البشر. كانت الفضيلة في ذلك الوقت موجودة بشكل ملحوظ ويتحلى بها أهالي نجد الذين جازفوا بحياتهم لتحقيق المثل الروحانية الفاضلة، كما عملوا جادين على تطبيقها في ديار االفتن والجهل التي فتحوها، لكن لم يكن لدى القليل منهم دراية في الشؤون الإدارية وإلمام بالخبرة الضرورية لتطوير الأوضاع الجديدة التي فرضتها عليهم الانتصارات التي حققوها. لم يكن هناك أي تقصير على صعيد القدرة على العمل، وخاصة بين رعايا الملك الجدد في مناطق الحجاز، إلا أن الفضيلة كانت قد هجرتهم بسبب تلوث أجوائهم الاجتماعية الناجم عن السنوات الطوال لحكم الأتراك لتلك المناطق. ومن خلال خدمتهم للأتراك أصبح العديد منهم خبراء متفننون في ممارسة الإدارة. لكن «ابن سعود» كان حريصاً عند تعيين هؤلاء الناس في الوظائف الاجتماعية الشاغرة والذين أصبح ولائهم للحكم الجديد قائماً بشكل سلمي. وفي ظل هذه الظروف وجد «ابن سعود» نفسه مضطراً لتعيين موظفين من ذلك المصدر الوحيد الذي كان متوافراً له، علماً بأنه بدأ في ذلك على نطاق ضيق لكن فيما بعد تدفق التعيين في الوظائف على نحو لم يعد بالإمكان تحديده.

كرس «ابن سعود» جهده من البداية وبشكل سليم تماماً على أن لا يوظف غير المسلمين في أية وظيفة رسمية خشية أن تتكرر تجربة البلدان الإسلامية مع غير المسلمين في المناطق الخاضعة لحكمه، ومن ناحية أخرى أعلن «ابن سعود» وبوضوح أن مناطق الحجاز «على الأقل» يجب أن تعتبر مناطق في عهدة كافة المسلمين، وأنه يرحب بأي مسلم في القدوم إليها سواء للحج أو للعمل من أجل كسب الرزق، شريطة أن يحترموا ويقبلوا الشريعة الإسلامية على أنها النظام الوحيد الذي يضبط مجيئهم ومغادرتهم في كافة المناسبات الدينية. ومن خلال هذا التصنيف للعرب الأجانب وللجنسيات المسلمة الأخرى، وجد «ابن سعود» نفسه مضطراً للبحث عن موظفين رسميين لتسيير الشؤون الإدارية في البلاد، والتي كانت في البداية مقسمة «على وجه التقريب» إلى إدارتين منفصلتين هما «نجد و الحجاز»، ومرتبطتين مباشرة بسلطته العليا التي من خلالها يمكنه فرض إرادته في كلتا المنطقتين بشكل فعال.

تلك هي حالة الأوضاع التي وجد «ابن سعود» نفسه في خضمها عند مستهل فترة حكمه لمناطق الحجاز، ولعل من أفضل الطرق لتبيان الأسلوب الذي من خلاله تمكن «ابن سعود» من معالجة مشكلة إيجاد كوادر أساسية هي الإشارة إلى حقيقة أن كافة الشخصيات التي جمعها حوله استمرت ليس فقط في خدمته بل بقيت «على وجه التقريب» تشغل وظائفها في نفس الدوائر الرسمية إلى أن وافته المنية (كان «ابن سعود» قد حشد تلك الشخصيات خلال السنتين أو الثلاث سنوات الأولى إثر فتحه للحجاز لتقوم بتولي أمور ونشاطات مختلف أجهزة الدولة نيابة عنه). وإذا كان هذا

الإجراء لا يثبت بالضرورة صدق الحس الغريزي عند «ابن سعود» في اختيار الرجال المناسبين لشغل مختلف وظائف الدولة، فإنه ليدل وبالتأكيد على وجود ميزة هامة أخرى في شخصيته التي ربما تكون نوعاً من الإحساس الطفيف بالخوف أو الرهبة من كل ما هو غريب أو أجنبي. تجلت أعراض هذا الحس بانعدام تحمسه للتجمعات الغريبة رغم ما كان يبديه من كرم الضيافة المقرونة بانعدام مشاعر الود. في وقت كان فيه مهتماً في أن يجتمع حوله (وفي كافة الأوقات، ويوماً بعد يوم، وسنة بعد سنة) نفس الأشخاص، ودائماً نفس الوجوه، سواء من أفراد العائلة، أو من الرسميين.

كان يشعر براحة أعصابه وسط هؤلاء الناس، وكان يتصرف بينهم على سجيته، وكان يكشف عن روح الدعابة لديه وعن ظرافته التي كانت تشد أزره حيال وطأة أعباء الحكم على عاتقه، كان بإمكانه أن يثق بهؤلاء الناس لأن معرفته بهم كانت وثيقة كما كانت معرفته بفضائلهم وبأخطائهم. قرّب «ابن سعود» هؤلاء الناس منه ومن عليهم لقاء خدماتهم له بكرم وسخاء لا حدود لهما، واستمر هذا الكرم في الازدياد مع تعاظم ثروته.

وكاستثناء للقاعدة العامة الخاصة بطول فترة الخدمة، كان هناك حالة تستدعي الانتباه وتتعلق بشخص خدم «ابن سعود» لفترة أطول من خدمه أي شخص آخر له ويدعى ذلك الشخص «عبد الله الدملوجي» وهو أصلاً من منطقة الموصل في العراق. التحق «الدملوجي» بخدمة «ابن سعود» في عام ١٩١٥ بصفته المستشار الطبي له، وبسبب معرفته باللغة الفرنسية أوكلت إليه المسؤوليات السياسية المتعلقة بالزوار الأجانب القادمين إلى دار الحكم في

الرياض. وبعد احتلال «ابن سعود» لمناطق الحجاز تم تعيينه في منصب الممثل الشخصي للملك في «جدة» إلى أن تدرج في ذروة نشاطه وأصبح وكيل الوزارة للشؤون الخارجية. كان «فيصل» (ابن الملك) في ذلك الوقت يشغل منصب وزير الخارجية، لكن بعد بضعة سنوات على امتحانه في هذا المنصب تم تنحيته، فسمح له عام ١٩٣٠ بإجازة مفتوحة تم بعدها قبول استقالته. وصل «فؤاد حمزة» كلاجئ من فلسطين ليخلف «عبد الله الدملوجي» في منصبه، وأثبت جدارته في وزارة الخارجية السعودية، وبقي في ذلك المنصب إلى أن توفي وهو على رأس عمله في عام ١٩٥١، وكانت وفاته خسارة كبيرة للسعودية – البلد الذي تبناه. وتجد الإشارة هناك إلى أنه حدث خلال الحرب أن مثل «فؤاد حمزة» المملكة العربية السعودية في «فيشى» ومثلها في وقت لاحق في «أنقرة» التي توجه إليها بصفته وزيراً وتبعه إلى هناك أخوه «توفيق». وكان العضو البارز في ذلك الفريق الرسمي السعودي «عبد الله السليمان» الذي أصبح في عام ١٩٢٩ وزيراً للمالية إثر تجربة مارسها في نفس المنصب شخص يدعى «شرف رضا». والجدير بالذكر أن «رضا» هو واحد من الأشراف الذين لم يكن لديهم أي سبب يحملهم على أن يكونوا مخلصين لأسرة الأشراف التي انقضى عهدها. تميز «عبد الله» عن زملائه بأن كان نجدي المولد ومحاسباً عن طريق الممارسة العملية، كما أن أخاه الأكبر كان قد عمل ولعدة سنوات كسكرتير خاص لجلالة «ابن سعود». سبق لـ «عبد الله» نفسه وأن رافق «ابن سعود» كسكرتير خاص خلال حملة الحجاز إلى وقع عليه الاختيار ليشغل وظيفة هامة. وكان ظاهرياً ذو بنية جسدية مألوفه كما كان ذو خيال واسع، كما أنه لم يتوانى

أو يتقاعس في تأدية المهام التي تتطلب البراعة والعناية الفائقة مثل التعامل مع وعاء من الخيرات وجعله يلبي متطلبات مفروضة على محتواه الذي لا ينضب. وكانت شجاعته لا تعرف الكلل في معالجته لمخططات متشعبة الجوانب التي تهدف إلى إعادة البناء والتطور، وبالطبع أسفر العديد منها عن نتائج كان لها فائدة كبيرة للبلاد. هذا وتمكن من إدارة الخيرات المتنامية لذلك البلد بدهاء باهر، وذلك من خلال المناصب الإدارية الحساسة التي كان أيضاً هو وأعضاء من أسرته يشغلونها. وبينما كان يبدو - وفي كافة الأوقات - متمتعاً بثقة الملك التامة، كان أيضاً هو العضو الوحيد في الحكومة الذي بمقدوره أن يتصرف وبشكل اعتيادي بمبادرة وصلاحيات شخصية لقناعة مبررة بأن تصرفاته ستلقى موافقة واستحسان سيده صاحب الجلالة.

ومن بين الشخصيات الأخرى البارزة في حكومة «ابن سعود» والتي بقيت في مناصبها منذ تلك الأيام حتى يومنا هذا هم «حافظ وهبة» و«يوسف ياسين»، وكان «حافظ وهبة» مصري الجنسية وسبق له أن سجن في «مالطا» لعلاقته بأعمال الشغب التي حدثت في الإسكندرية على أيام «زغلول باشا» عام ١٩١٩. هذا وخدم «حافظ وهبة» ولفترة قصيرة في وظيفة مدير المعارف، وبعدها ذهب ليشغل منصب ممثل «ابن سعود» في لندن. تعين في البداية وبالتحديد عام ١٩٣٠ في منصب الوزير، ومؤخراً اعتمد كسفير لحكومة «ابن سعود» واستمر في ذلك المنصب ومضى على عمله فيه حوالي ربع قرن، وفي نهاية المطاف أصبح من أكثر العاملين بجدية بين ممثلي «ابن سعود» من الدبلوماسيين. غالباً ما كان يتم استدعاؤه بين الحين والآخر للتشاور مع الملك ومع «يوسف ياسين» السكرتير السياسي

لصاحب الجلالة، والذي تم تعيينه مؤخراً في منصب وزير الدولة. وكان «يوسف ياسين» طيلة كل هذه السنوات بمثابة حلقة الوصل بين سيده وبين شبكة المناصب الدبلوماسية الواسعة التي تنتشر من «الصين» تقريباً حتى «البيرو». ومن حيث الأصل فهو سوري من مدينة اللاذقية تورط في بداية حياته في المشكلات الناجمة عن الوصاية الأجنبية المفروضة على بلاده، وقدم إلى العربية السعودية عام ١٩٢٣ وانتظم في صفوف الدعوة آنذاك، وبعدها تمكن من الفوز بثقة «ابن سعود» ورافقه في حملته التي قام بها إلى مناطق الحجاز. وهناك عين رئيساً لتحرير مجلة مكة الأسبوعية «أم القرى»، وكان إشرافه على محتواها كجزء من أعماله التي كان يقوم بها كسكرتير سياسي لـ «ابن سعود». هذا وكان «يوسف ياسين» من أبرز الرجال في حكومة «ابن سعود» وفي أكثر من مرحلة من مراحل نشاطها؛ ساعده في عمله الذي كان غالباً ما يتطلب السفر إلى الخارج لغرض أو لآخر مساعده القدير «رشدي ملحس» وهو لاجئ من فلسطين. لم تترك المهام الرسمية لـ «ملحس» الوقت الكافي لتطوير حسه الأدبي والدرامي، وعلى وجه اليقين يمكن القول: لو أن الظروف كانت طبيعية لفضل السيد «رشدي ملحس» أن يكرس كل حياته للأدب والدراسة.

ومن بين الآخرين الذين أسهموا لحد كبير في خدمة حكومة «ابن سعود» كان «خالد القرقني» الذي هجر موطنه «ليبيا» وبالتحديد بيته في «طرابلس» وتركها للمحتلين الطليان وأتى إلى «جدة» مع أوائل أيام الحكم الجديد في الحجاز وفي ذهنه فكرة الشروع في عمل تجاري ما، لكن سرعان ما انجذب إلى الخدمة في ديوان الملك وعمل هناك بصفته مستشاراً. وخلال السنوات

الأخيرة مكنته قدرته وإمكاناته التي أينعت وانصقلت مع مرور السنين من أن يحظى بمركز متميز بالقيادة والثقة. نكتفي بهذا القدر من السرد حول أمور الشخصيات الإدارية، وسيلاحظ القارئ أن «ابن سعود» وخلال المراحل الأولى من حكمه أحجم عن تعيين أبناءه وأعضاء آخرين من الأسرة الحاكمة في مناصب لها اتصال مباشر بالأعمال الإدارية، إلا أنه عين ابنيه الكبيرين «سعود» و «فيصل» نائبين رسميين عنه في «نجد» وفي «الحجاز» على التوالي، كما عين «فيصل» وزيراً للخارجية بسبب خبرته البالغة في الترحال والسفر والاتصال مع العديد من حكومات الدول الأوروبية، لكن مثل تلك التعيينات كانت طبيعية ومناسبة جداً نظراً للمسؤوليات الجسام التي ستلقى على عاتقها عندما يحين الوقت وضمن سياق المجرى الطبيعي للأمور. كان الانطباع العام بأنهما كانا يزاولان أعمالهما بإشراف مباشر من قبل الملك، وخاصة في القضايا ذات الأهمية البالغة، وبالتحديد عندما يتصادف وجود الملك في أي من المناطق المعنيين بها.

كان «ابن سعود» عاقلاً في تصرفاته تجاه بقية أفراد العائلة، فلم يغامر بتعريض الأسرة الحاكمة للنقد من جراء تعيين أفراد تلك الأسرة في مناصب هم ليسوا مؤهلين لإدارتها أو ليست لديهم الخبرة أو التدريب اللازم لشغلها وكانت من خاصياته أنه كان دائماً يوصي الناس في مجالسه كما كان يوصي نفسه بشكل ضمني بالإشارة إلى الآية الكريمة في كتاب الله ﴿**إنما أموالكم وأولادكم فتنة**﴾، وكان يكرر ذلك في حين كانت السنوات قد زادت من ثروات البلاد كما زادت من ذريته. كان «ابن سعود» يتصرف بناءً على تجربته العملية في الحياة ولقناعة بأن المغريات التي تحمل الشخص على إفساد الأبناء

والثروة شيء خطر للغاية وأن على الإنسان أن يحترس من ذلك الخطر.

وأخذاً بمبدأ التدرج والتطور الإداري بحكمه تم تشكيل مجلس الوزراء ليتولى مسؤولياته ويتيح لنفسه مهام الإشراف والتوجيه، جاء دور الأمراء ودخلوا المجلس وأخذوا نصيبهم من المراكز الحكومية التي كانت سابقاتها في أي عصر مضى أو مناخ سياسي منذ نشوء العالم أقل منها. وبالمناسبة يجدر القول إن السمة المثيرة والملفتة للنظر في أسرة آل سعود الحاكمة هي نظام أسبقية أعضائها داخل مجال أو مدى معين. لم يكن ذلك النظام محدداً بدقة في أي قانون محلي إلا أنه كان مفهوماً تماماً من قبل كافة أبناء الأسرة ومطبقاً ومرعياً بشكل تام من قبلهم جميعاً. يعتبر موضوع السن عاملاً حاسماً أو فاصلاً في اتخاذ القرارات: الأبناء، والأحفاد، حتى أحفاد الجيل الأول من مرتبة متقدمة عن أعمامهم وأبناء عمومتهم من الرعيل الأول، ذلك إذا صادف أن كانت ولادتهم قبل ولادة هؤلاء. ويبدو أنه ليس هناك استثناء لهذه القاعدة، حتى إن الأمير «سعود» بعد تنصيبه ولياً للعهد عام ١٩٣٣ شرع بتطبيق مبدأ الأسبقية على أساس السن.

كانت الميزة الوحيدة التي يتمتع بها الأمير «سعود» (بصفته أميراً أو وصياً على العرش) هو حقه في حرية التصرف في كافة الأوقات ويحظى بحماية عسكرية، إضافة إلى خدم مسلحين يسيرون على جانبي سيارته. ومع مرور السنين انتقلت إليه الأحقية الملكية المحصورة في شخصه في أن يترأس الجلسات الرسمية للدولة والمناسبات الرسمية الأخرى. وكانت تلك من أحد الواجبات التي مارسها الملك بالشيء الكثير من الحرص على الشكليات لكن دون أن يذعن لها ودون أن يستسيغها. والجدير بالذكر هنا أن الملك كان

لا على مثل هذه المناسبات، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الأطعمة الشهية والترتيب البسيط للطعام على الموائد المتبعة في النظام القديم قد حل محلها وبشكل تدريجي مع مرور السنين ذوق ولائم العصر الجديد وفن الطبخ الحديث. وعند الإشادة بالماضي الذي ترعرعت ثقافته في أرض مولد «ابن سعود» وعبر حالات العسر والضيق التي مرت بها البلاد على مدى مئات السنين إلى أن وصلت إلى عصرنا الحالي، لا بد للواحد منا أن يعطي للجيل المعاصر حقه ويقر بنصيبه، ذلك الجيل الذي لم «يجري» العناء والمخاطر والتي رافقت تطوره ذلك الجيل الذي له كامل الحق في تبني أسهل الطرق وأوفر مسببات الراحة المتوافرة من نظام مختلف تمام الاختلاف، وذلك ينطبق على الجيل الجديد بحد ذاته كما ينطبق على الأجيال العديدة القادمة. فرغ ذلك الجيل من أمر الخيار، لأن صاحب الفضل العظيم لتلك الأيام الخوالي قد رقد في مهده واستراح من عناء التعب.

لنعد إلى موضوع تنصيب «ابن سعود» ملكاً على الحجاز: كانت ردة فعل العالم لهذا الحدث الذي لم يكن في الحسبان أقل إطراء في الدول الإسلامية عما كانت عليه في دول الغرب التي لم تكن بالتأكيد متحمسة له. لكن سياسة الاتحاد السوفيتي رفعت من حدة نغم هذا الإعلان وسارعت بالاعتراف الشرعي بالحكم الجديد على مناطق المسلمين المقدسة، تبعتها بريطانيا وفرنسا وهولندا بإصدار اعتراف مماثل صدر عن كل واحدة منها بشكل متلاحق ومتسارع. وجاء بعد هذه الدول دور تركيا وبلجيكا وسويسرا لتعترف بحكم «ابن سعود». وفي عام ١٩٢٩ انضمت ألمانيا إلى قائمة هذه الدول المعترفة بالحكم الجديد لـ «ابن سعود» على المناطق الإسلامية.

حدث في السنوات الأخيرة أن قامت حكومة بلاد فارس «إيران» بأن فتحت باب المقاوضات التي أدت في النهاية إلى اعترافها بسيادته. والجدير بالذكر أن «بلاد فارس» كانت قد نأت بنفسها بسبب استياء الجماهير الإيرانية من هدم قبور الأولياء والصالحين في مكة والمدينة. أما الحكومة المصرية فامتنعت عن الاعتراف بحكومة «ابن سعود» بسبب بعض المشكلات الجادة التي حدثت بين الحجاج المصريين والقوات السعودية خلال موسم حج عام ١٩٢٦، علاوة على رجوع حملة الحجاج المصريين من «جدة» في العام التالي ١٩٢٧ والذي حدث بسبب رفض «ابن سعود» توجهها إلى «مكة» و«منى» خشية أن تكون سبباً في تجدد الشقاق والنزاع[١]. ولم تعود العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلا في عام ١٩٣٦، وذلك استجابة لاقتراح صدر عن السيد «مصطفى فارس» الذي كان في ذلك الوقت يشغل منصب رئيس وزراء مصر) إثر وفاة الملك فؤاد. وضع ذلك الاقتراح وبشكل فعال نهاية لمزاعم الملك فؤاد في حقه بمنصب الخلافة على المسلمين (التي لا أساس لها من الصحة). ومنذ ذلك التاريخ أصبحت العلاقة بين البلدين حميمة وودية. جاءت تلك العلاقة لصالح السعودية التي استفادت من مساعدة جارتها الأكثر تقدماً في المجالات التكنولوجية.

(١) رغم أن بعض مواقف تلك الدول كانت نابعة من الغيرة (السياسية) للنجاحات التي حققها الملك عبد العزيز إلا أن قادة تلك الدول رأوا أن يصبغوا مواقفهم بصبغة دينية أملاً في قبولها لدى شعوبهم وعلى أي حال فإن تلك المواقف من الملك عبد العزيز - رحمه الله - كانت نابعة من المبادئ التي آمن بها ونادى بها ووضعها أساساً لحكمه وهي الدعوة إلى اتخاذ القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة أساساً لا يحيد عنه في معالجة المخالفات العقدية التي كانت منتشرة في المنطقة عند توحيدها. والتي عمل - رحمه الله - على إزالتها بالتدرج فغضب حينئذ من غضب ورضي بذلك من رضي ومع مرور الزمن تبين للجميع صدق النية عند الملك وحسن التوجه لما يقوم به من أعمال فعادوا إلى رشدهم وأيدوا الملك على تلك الأعمال التي قام بها (المعلق).

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المرحلة مهتمة بالصحراء العربية. وإن ما يفسر غياب «إيطاليا» الواضح عن صفوف الدول التي اعترفت بحكم «ابن سعود» هو اهتمامها باليمن. وجاء ذلك الاهتمام على نحو أكثر من كونه مجرد اهتمام عذري. سبق لحكومة «سينغور موسوليني» أن صنفت اليمن على أنها منطقة مرغوب فيها لإقامة مستعمرة إيطالية. إن ما دفع الإمام «يحيى» بأن يلقي بنفسه في أحضان «الطليان» هو فشل السير «جلبرت كلايتون» في متابعة مفاوضاته المرضية والمتعلقة بمعاهدتي «الهدا» و«البحرة» واللتان تم التوصل إليهما مع «ابن سعود» في عام ١٩٢٦، وكذلك فشل «كليتون» عندما زار صنعاء في ربيع ذلك العام في تسوية العديد من القضايا غير المبتوت فيها بين بريطانيا والإمام «يحيى». وعند نهاية عام ١٩٢٦ توصل «السنيور كاسباريني» الحاكم الإيطالي العام في «أريتريا» إلى توقيع اتفاقية صداقة وتعاون تجاري بين إيطاليا واليمن والتي بموجبها اعترفت إيطاليا بالإمام «يحيى» ملكاً على «دولة اليمن المستقلة ضمن حدود أراضيها القائمة». وعلى ما يبدو ألزمت العبارة التي بين قوسين الحكومة الإيطالية بالاعتراف بمطالب اليمن الإقليمية والتي كانت في واقع الأمر أو من حيث الجوهر موضع خلاف بين الإمام يحيى من طرف وحكومتي بريطانيا والسعودية من طرف آخر.

شهدت الأشهر التي سبقت سقوط «جدة» زيارة ما لا يقل عن ثلاثة وفود أجنبية كانت عازمة على مناقشة «ابن سعود» في عدة مواضيع ذات اهتمام بالغ لحكومات تلك الدول. وكان أولها زيادة وفد السير «غلبيرت كليتون»

الذي سبق أن استعرضنا نتائجها. سمح أيضا لبعثة رسمية من بلاد «فارس» في أن تجتاز خط الدفاع – الذي كان الأشراف السابقون قد أقاموه – وتتقدم نحو «مكة» حيث وضع «ابن سعود» تحت تصرفها كل التسهيلات الضرورية لتتحقق من الأضرار التي رغم أن ألحقت بقبور الأولياء الصالحين في «مكة». وفي نهاية جولتنا قدمت مع جيش الأمير «محمد» إلى المدينة» لتقوم بنفس الغرض، ومن ثم تسوية القصور بحسب العقيدة الإسلامية، وقد سبق لنا أن أشرنا إلى النتيجة السياسية التي حققتها تلك الزيارة.

وأقام تلك المواقف أعلن الملك عبدالعزيز بأنه: أولاً ليس بإمكانه أن يعفي نفسه من مسؤولية إقرار الأمن والسلامة في الأماكن المقدسة التي تحدى سكانها (ومعظمهم من القبائل المسلحة) كلاً من الأتراك وحكومة الأشراف بسبب الأذى والضرر الكبيرين اللذين لحقا بالحجاج، وثانياً اقترح أن يوجه الدعوة لكافة الأطراف المهتمة بمستقبل الحجاز للاجتماع به في مؤتمر يعقد في مكة بعد موسم حج العام التالي والذي يصادف في صيف عام ١٩٢٦. ومما كان كافياً في حد ذاته على أن هناك ثقة عامة بأن الأمن والسلامة قد عادا إلى الأماكن المقدسة تحت إشراف ورعاية «ابن سعود» هو أعداد الحجاج الذين قدموا من خارج المملكة. سمح ذلك المؤتمر عند انعقاده على أوسع نطاق في حرية منافشة كل القضايا سواء التي لها صلة أو التي ليس لها صلة بالموضوع. وتجلت تلك الحرية في تمرير قرارات دينية رشيدة وقويمة غير استثنائية.

أما بخصوص الموضوع السياسي الرئيسي والذي لم يكن بعيداً أبداً عن

سطحية المداولات، فلم يكن له سوى جواب واضح واحد، وهو أن «ابن سعود» كان عازماً على المضي في حكم مناطق الحجاز لما فيه خير وصالح الإسلام ككل، وكان مستعداً لتحمل كامل المسؤولية لإتمام تلك المهمة على أكمل وجه. انتهى المؤتمر بذلك المفهوم الواضح، وانفض الاجتماع، لكن لم يكن لدى الحجاج في ذلك العام أي سبب أو مبرر يجعلهم يشتكون من المخاطر أو من عدم الإحساس بالأمان خلال فترة الحج. تماماً كما لم يكن ذلك الإحساس خلال السنوات القلائل التي سبقت التردي الاقتصادي الذي حدث في بداية الثلاثينيات. ومنذ ذلك الوقت لم يحدث ما يستدعي الشعور بعدم الأمان خلال أداء فريضة الحج.

علاوة على ذلك لا بد من الإشادة بالإجراءات التي تمت بموجب توجيهات «ابن سعود» الشخصية لتأمين الرعاية الصحية للحجاج، ومرد هذه الإشادة هي حقيقة أنه على مدى سبعة وعشرين موسم حج تلت ذلك المؤتمر لم تحدث ولا حتى إصابة واحدة بمرض وبائي. وإضافة إلى ذلك فإن قرار «ابن سعود» القاضي إلى توفير كل أسباب الراحة التي كان الحجاج حتى ذلك التاريخ محرومين منها. مثل تشجيع «ابن سعود» لفكرة إدخال وسائل نقل حديثة قد أحدث ثورة تحديث في الظروف التي كان الآلاف من الحجاج يتممون فيها حجهم. واليوم ومع رحلات النقل الجوي التي أضيفت إلى التسهيلات الأخرى المتوافرة للحجاج بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم تعد رحلة الحج مشروعاً شاقاً أو مجهداً.

ويمكن لهذا التحول المذهل أن يشكل كامل مفخرة وفضل الحكومة السعودية في رعايتها لراحة ورفاهية الحجاج على الرغم أن الحجاج في

السابق تذمروا من الرسوم المرتفعة التي كانت الحكومة تفرضها عليهم دون أن يسمحوا لأنفسهم بأن يفكروا في حقيقة أن الترتيبات التي تقام لراحتهم ولتأمين سلامتهم وصحتهم كانت تكلف الكثير من المال. لم يكن ذلك الرسم في حقيقة الأمر أكثر من خمسة جنيهات بريطانية، لكن جاءت تلك الرسومات في الوقت الذي كان فيه سعر الجنيه الاسترليني يعادل سعر الجنيه الذهبي. لا يمكن بأي حال من الأحوال توجيه اللوم للحكومة السعودية لأن سعرهما لم يعد على ذلك النحو المتماثل! إن الاستمرار في دفع الرسوم بالذهب أو بما يعادله من عملات السوق، لكن ذلك الأمر الاقتصادي حدث على نطاق عالمي. وليكن الأمر مهما يكن فإنه لم يعد لدى الحجاج أية مظالم وشكاوى لينفسوا عنها، إذ ألغت الحكومة السعودية - بموجب أوامر صدرت عن الملك - الرسوم المفروضة على الحجاج، وجاء ذلك الإلغاء بعد أن أصبحت عائدات الدولة من النفط ومن مصادر أخرى تسمح بمثل ذلك التنازل. أصبحت عائدات الدولة تمكنها من تحمل كامل تكاليف أسباب الراحة المقدمة إلى الحجاج والتي كانت تتزايد بشكل لا ينقطع، مثل طرق معبدة أو مسفلتة مع عدة قنوات مرورية مثل الطريق من مكة إلى عرفات.

وبعد الإنقضاء من أمر المؤتمر الإسلامي المشار إليه سابقاً أرسل الملك عبدالعزيز ابنه «فيصل» على رأس وفد صغير لينقل شكره للحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية والهولندية لاعترافهم بوضعيته الجديدة. وهناك ناقش الوفد الأمور ذات الاهتمام المشترك مع الرسميين في هذه البلدان الثلاث، ولم يكن له هدف سياسي محدد ليعمل على تحقيقه. ولدى عودة الوفد إلى السعودية تم تفويض القنصل البريطاني في «جدة» والمدعو

«إس آر جوردن» بفتح مفاوضات مع «ابن سعود» تهدف إلى استعراض شامل لكافة القضايا غير المبتوت فيها والتوصل إلى تسويتها بشكل يخدم المصلحة المشتركة. والجدير بالذكر أن «ابن سعود» كان في تلك الفترة في المدينة.

كان واضحاً لكل المعنيين أن اتفاقية «القطيف» التي تم التوصل إليها عام ١٩١٥ لم تعد تمثل العلاقات الحقيقية القائمة آنذاك بين البلدين، وأصبحت هناك حاجة إلى اتفاقية جديدة تعترف بموجبها الحكومة البريطانية باستقلال حكم «ابن سعود» التام إضافة إلى كل ما هو متضمن فيها. ويجب أن تكون لـ «ابن سعود» حرية إقامة علاقات مع دول أخرى، كما يجب أن يكون له الحق في أن يحصل على السلاح والذخائر من أي مصدر دون أية قيود. وفي نفس الوقت ليس هناك مجال أو إمكانية لاعتراف «ابن سعود» بالنظام الاستسلامي القديم الذي ولد في ظل الاحتلال التركي واستمر مع بعض التعديلات التي أدخلت عليه خلال الفترة القصيرة التي خلى منها الحكم من الأشراف. إلا أن الحكومة البريطانية تمسكت وبعناد بمطلبها القديم. ولم يقبل «ابن سعود» أن يلزم نفسه باعتراف شكلي بالانتداب البريطاني على العراق وفلسطين ومناطق عبر الأردن ما لم تعيد بريطانيا إليه إقليم «معان – العقبة». وكان كلا الطرفان مهتمين بمسألة إعادة خط سكة حديد الحجاز إلى وضعيته العملية. والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية بذلت الكثير من الجهود لتدمير ذلك الخط الحديدي خلال الحرب، وبقيت تلك المسألة ومنذ ذلك الحين وإلى هذا التاريخ قيد دراسة متقطعة دون بصيص أمل في أية مرحلة من مراحل الدراسة للوصول إلى حل، وخاصة فيما يتعلق بالقسم

المنسي والمهجور والواقع ضمن نطاق الأراضي السعودية. لقد امتنعت في البداية قوى الانتداب عن إعادة توزيع القاطرات وحافلات السكك الحديدية المتوافرة. ولم توافق على أساس الكيلومترات ولا على أي أساس آخر معقول. ولم يكن في تلك الفترة بمقدور لا الحكومة الجديدة في سوريا ومناطق عبر الأردن - ناهيك عن فلسطين - ولا حكومة المملكة العربية السعودية التوصل إلى اتفاق مرض بخصوص تلك المسألة التي أصبحت قيد الدرس من جديد.

لم تتمخض المحادثات التي دارت بين «ابن سعود» وبين المبعوث البريطاني عن أية نتيجة، وتوقف «ابن سعود» عن التدخل في المزيد من المحادثات حول هذه الأمور استعداداً للعودة إلى «الرياض» التي زاد غيابه عنها عن عامين. وربما بلغت الأمور ذروتها وحان الوقت بالنسبة لـ «ابن سعود» ليجدد اتصالاته مع شعبه في السعودية العربية، وخاصة شيوخ القبائل والعلماء على وجه التحديد، خاصة أنهم كانوا يسمعون بالأخبار عما كان يجري في الحجاز. كانوا في قرارة أنفسهم غير مرتاحين لاحتمال قيام الحجازيين المهزومين بأسر قادة المنتصرين، وكان إلى حد معقول هناك مبرر لشكوكهم. الحقيقة أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كلفت من اللحظة الأولى في الحجاز. وبالفعل تم القضاء على المنكرات والممارسات العشائرية. وكان شرب المسكرات وتدخين السجائر إثماً كبيراً يغامر به المدمنون بتعاطيها بعيداً عن عيون هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي كانت بالطبع مهتمة بأن ترى كل مسلم يؤدي الصلوات الخمس في المساجد وفي أوقاتها المحددة وبدقة وبحرص شديد.

كما كان على «ابن سعود» أن يواجه بعض أصحاب الفكر الرافض للجديد من المخترعات والتقنيات مث لاسيارات والطائرات. ومع مرور الأيام تغيرت تلك الأفكار وعلم أصحابها أنها نعم من الله يسرها للبشرية وأصبح المعارضين لها لا يريدون لها بديلاً من ترحالهم داخل وخارج المملكة العربية السعودية.

كما كان «الهاتف» من أبرز الأشياء الأخرى التي شغلت وأقلقت فكر هؤلاء المتعصبين الذي هرعوا للترحاب بملكهم لدى وصوله من «المدينة»، إذ كانوا - ومما لا شك فيه - قد سمعوا قصصاً عنه من أشخاص سبق أن زاروا «مكة» بعد الاحتلال. تم التغلب على معارضتهم لاستعمال الهاتف بأن دعوا إلى استعماله بأنفسهم وتركوا ليستمعوا إلى قراءة من القرآن بصوت مألوف لصديق ليس موجوداً أمام أعينهم، لكن ما يدعو للاستغراب أن هؤلاء القوم الذين اعتادوا طيلة سنوات عمرهم على استعمال المنظار لرؤية الأشياء البعيدة يستهجنوا الآن فكرة استعمال الهاتف، وهو جهاز إذا ما قورن بالمنظار يقرب الصوت البعيد إليهم!

وبالطبع بقيت أجهزة الحاكي الفونوغراف شيئاً محظوراً. لكن الزمان خفف من حدة العديد من مثل هذه التيارات الرافضة للجديد، وتزايد عدد آلات العرض وأجهزة الحاكي الموجودة في البيوت وأصبحت على شكل جموع غفيرة. ومما يستدعي الفضول أن أجهزة الاتصالات اللاسلكية ظهرت لأول مرة في السعودية العربية ضد جبهات دفاعية تم اختراقها بمستجدات ومستحدثات صناعية جديدة. و«ابن سعود» الذي كان دائماً تواقاً لسماع آخر الأخبار القادمة من أقاصي العالم، كان نصيراً قوياً لذلك

الجهاز الجديد (الهاتف). وفي عام ١٩٣١ أنشأ «ابن سعود» شبكة كاملة من المحطات اللاسلكية الداخلية لتنقل إليه الأخبار الفورية عن كل الأحداث... بغض النظر عن نوعها، إذ يمكن أن تكون أخبار هطول أمطار في مكان ما، أو أخبار جريمة في مكان آخر، أو خبر وفاة المشاهير، أو حتى ولادة حفيد من الأحفاد.

لم تكن المحنة التي واجهها «ابن سعود» في الرياض محنة قاسية، حتى لو أنه سمع بالفعل نقداً صريحاً بسبب الابتكارات التي جلبها من الحجاز داخل قصره. إن مهارته في التعامل مع أهالي «نجد» وكذلك بلاغته في التعبير لم تترك مجالاً للشك بأن محدثيه ومحاوريه المتلهفون والتواقون سيقرون في النهاية ويصادقون على سياسته. والجدير بالذكر هنا أنه إذا استدعى حدث ما الخطابة فكان «ابن سعود» يرتقي إلى أعلى مستويات الخطابة. كانت النتيجة الرئيسية من زيارته إلى الرياض أن طلب منه أن يلقب نفسه بلقب ملك «نجد» من أجل أن يرقى بموطنه «نجد» إلى نفس مستوى الحجاز التي أخضعها لحكمه، علماً بأن والده تصدر الدعوة لتلك الفكرة وعليه قبلها «ابن سعود» برحابة صدر، وها هو الآن قد عاد إليها مبتهجاً ليعلن نفسه ملكاً على «الحجاز» و «نجد» وتوابعهما.

قامت الحكومة البريطانية في هذه المرحلة بمحاولة أخرى لتسوية المشكلات غير المبتوت فيها مع «ابن سعود». ومرة أخرى رشحت السير «غلبيرت كليتون» ليجري تلك المفاوضات، وسارت تلك المحادثات بيسر وسلاسة وتم في العشرين من شهر آيار عام ١٩٢٧ توقيع معاهدة «جدة» حسب الأصول، وتم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة في السابع عشر من

أيلول. وهذه المعاهدة التي كان مقرراً لها في الوهلة الأولى أن تدوم لمدة سبع سنوات ألغت اتفاقية عام ١٩١٥ جملة وتفصيلاً، واعترفت بالاستقلال المطلق والتام لمملكة الملك الذي تعهد على نفسه أن يسهل رحلات حج المسلمين البريطانيين، وأن يحترم كل المعاهدات البريطانية المبرمة مع إمارات الخليج العربي، كما تعهد أن يتعاون من أجل إنهاء المتاجرة بالعبيد.

حظيت هذه التطورات على رضى كافة الأطراف المعينة، ولكن لم يمض وقت طويل على تبادل وثائق التصديق على المعاهدة حتى حصلت حادثة على الحدود العراقية عكرت صفو العلاقات بين البلدين لعدة سنوات قادمة. كان من المفروض أن يقرن التأثير العام لمعاهدة «المحمرة» الموقعة في عام ١٩٢١ والتي أولت في العام التالي وفق بروتوكول «العقير» مع موضوع خط حدودي محدد بين العراق والدولة السعودية، ذلك على أن يتفهم الطرفان أنه لا يحق لأي منهما إنشاء قلاع أو أي منشآت عسكرية أخرى في المناطق المجاورة لذلك الخط الحدودي. ومع ذلك وعند حلول وقت المفاوضات بخصوص اتفاقية «جدة»، كان السير «هنري دوبس» المندوب السامي البريطاني في العراق قد أقر وصادق على خطة لبناء سلسلة من القلاع على طول الحدود العراقية السعودية. وفي تلك الفترة أيضاً كان فريق عمل قد غادر باتجاه آبار «الوسية» للبدء في إنشاء قلعة في ذلك الجوار، وهناك قامت مجموعة من بدو «مطير» بمهاجمة الموقع وقتلت كل المشاركين في المشروع. كان «ابن سعود» قد أكد للقبائل المقيمة على الجانب السعودي من الحدود – وقت توقيع المعاهدة المعنية – بأن حقوق الرعي الخاصة بهم في

المناطق الواقعة على كلا جانبي الحدود محمية ومصانة باتفاق متبادل يقضي بمنع إنشاء أي أبنية في المناطق الحدودية أو بالقرب من الآبار هناك، لكنهم أخطأوا عندما استخدموا القوة لاسترداد حقوقهم بتلك الطريقة المسلحة. والآن قام سلاح الجو الملكي وتجاوز في عملياته الانتقامية حقوق البدو عبر مناطق الحدود وقصف تجمعاتهم ومعسكراتهم أينما وجدت. اشتعلت مناطق الحدود بألسنة اللهب واستمرت الحرب هناك لمدة حوالي شهرين بشكل فعلي وليس بالاسم فقط بين الدولتين اللتين صادقتا منذ فترة وجيزة على اتفاقية صداقة من المفترض أن تدوم لمدة سبع سنوات. ردت قبائل «نجد» على القصف البريطاني بأن شنت غارات على الأراضي العراقية والكويتية، وكانت تقتل وتدمر كل ما كان في طريقها. وعندما طرحت أسئلة في مجلس العموم البريطاني بخصوص القصف البريطاني غير المبرر للأراضي السعودية، أدلى وزير المستعمرات البريطانية بجواب غير حقيقي وقال بأن السعودية قد تجاوزت حدودها في إعتدائتها عبر حدودها، لكن ما كان «ابن سعود» قد قاله هو أنه إذا استمرت القوات البريطانية في اعتدائها على أراضيه فلن يكون مسؤولاً عن النتائج المترتبة على تلك الاعتداءات.

في هذه الفترة كان «ابن سعود» قد عاد إلى الرياض ليكون على علاقة وثيقة بتطورات الوضع. كان «ابن سعود» هو الشخص الذي اقترح على البريطانيين إيقاف كافة النشاطات العسكرية على كلا الجانبين، واقترح أيضاً أن يحول الخلاف إلى المجلس التشريعي أو الهيئة القضائية، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح وقام مرة أخرى السير «غيلبرت كليتون» بزيارة «جدة» ليجتمع مع «ابن سعود»، وتصادف وصوله إلى هناك مع انتهاك الهدنة إذ

قامت بعض الطائرات البريطانية بهجوم جوي على تجمعات البدو قرب آبار «حـازل». وهناك اضطرت إحـدى الطائرات البـريطانيـة إلى الهـبـوط اضطرارياً، وتم حرقها بعد أن قامت طائرات أخرى بانتشال طاقمها. كان برفـقـة «كليـتـون» لدى وصـوله إلى «جـدة» كـلاً من الكولونيل «ك. كـورنواليس» والميـجـر «جي بي غلب» والسيـد «جـورج أنطونيـوس». هذا وكان «كليتون» هذه المرة مفوضاً بأن يتناول وبشكل شامل كافة القضايا التي تؤثر على العلاقات السعودية مع جيرانها العراق ومناطق عبر الأردن، إلا أن اقتراب موسم الحج (والذي تصادف مع نهاية شهر آيار من عام ١٩٢٨) لم يترك إلا القليل من الوقت أمام «كليتون» ليتم مهمته. وسرعان ما أصبح واضحاً أنه في الوقت الذي لم يعد فيه من الصعب التوصل إلى اتفاق حول العديد من القضايا البسيطة المتنوعة، فإن التوصل إلى تسوية بخصوص الخلاف المتعلق بقلعة «البسية» ومع «ابن سعود»، كان بمثابة شرط لا بد منه لعقد أي اتفاق على الإطلاق. وكونه لم يتم تحقيق أي تقدم حول هذه النقطة خلال المدة الزمنية المتاحة، تم الاتفاق على فض المحادثات وإرجائها إلى ما بعـد مـوسـم الحج لكي يتـمكن «كليـتـون» من العـودة إلى لندن لإجـراء مشاورات مع حكومة بلاده. وفعلاً عاد «كلايتون» إلى «جدة» في شهر آب وأجرى لقاءً قصيـراً غير مجد مع الملك الذي رد على عدم قدرة الحكومة البريطانية في الموافقة على إزالة القلاع الهجومية بأن رفض بدوره أن يوافق على أي شيء على الإطلاق. عاد «كليتون» إلى لندن ليقدم تقريره عن فشل مهمته، وعاد «ابن سعود» مسرعاً إلى «نجد» ليتعامل وبشكل جدي وضع منطو على القوة.

شجب «ابن سعود» تصرف الحكومة البريطانية هذا، وأبدى رعاياه أيضاً استعداداً للقتال حتى الموت من أجل ملكهم. والجدير بالذكر أن إهانات الكفار والأذى الذي ألحقوه بالمسلمين جميعها أزكت نيران الاستنهاض الديني عند هؤلاء الرعايا، لكن «ابن سعود» كان مدركاً أكثر منهم لحقيقة أنه في ظروف تلك المرحلة ستأتي الكارثة من الحرب مع العراق، وعليه اتخذ موقفاً وقرر عدم السماح لمثل تلك الحرب أن تحدث مهما بلغ الثمن. وكان مدركاً أيضاً أن الصحراء كانت في حالة اهتياج بلغت لدرجة تحدي سياسة التكيف التي ينهجها مع البريطانين، وأن عرب الصحراء كانوا عازمين على تأكيد حقوقهم في الدفاع عن عقيدتهم ضد أعدائهم. وقد تزعم هذه الحركة من جماعة الإخوان كل من «فيصل الدويش» من قبيلة «مطير» و «سلطان بن بجاد» من قبيلة «عتيبة». وكان «فيصل» رئيس هجرة «الأطاوية» وكان «سلطان» رئيس هجرة «الغطغط»، وكان بإمكانهما تحصيل الدعم من قبيلة «العجمان» تحت زعامة «ضيدان بن حثلين» وكذلك من الإخوان من قبيلة «الرولة» بزعامة «فرحان بن مشهور».

ولمعالجة هذه المسألة بطريقة التشاور التقليدية عقد «ابن سعود» مؤتمراً في الرياض، لكن لم يحضره العديد من قادة وزعماء التمرد، بل أرسلوا أبنائهم أو أشخاص من أقاربهم ليمثلوهم في المؤتمر. نظر الإخوان نظرات شزراً إلى العديد من الأمور المبتكرة الحديثة، لكن كبار العلماء الذين كانوا مدركين لمسؤولياتهم تجاه الله وتجاه ملكهم، قدموا كامل دعمهم لموقف الملك بخصوص كافة القضايا التي أثيرت خلال وقائع ذلك المؤتمر. وحظيت وعلى وجه التحديد سياسة الملك الرامية إلى السلم مع كافة جيرانه بتأييد ودعم

المؤتمرين. أصبح الآن بإمكان الملك أن يمضي قدماً بضمير مرتاح استناداً إلى القرارات التي تم التوصل إليها بالأساليب الديمقراطية المتبعة في حكمه.

اتخذ الآن قادة الأخوان موقفاً متمرداً علنياً من الملك، فما كان من الملك إلا أن حشد قواته ليجابه انتفاضتهم، وجاءت العمليات العسكرية على غرار الحرب المتقطعة التي قام بها البدو والتي تخللتها عدة مفاوضات للاستسلام، لكنها استمرت على ذلك النحو لحوالي أربعة أشهر أي إلى ربيع عام ١٩٢٩. كلفت تلك المعارك خزينة الدولة نفقات بلغت حوالي أربعين ألف جنيه استرليني. رفض قادة الإخوان إصرار الملك على أن يستسلموا بشكل غير مشروط ويقدموا للمحاكمة أمام قضاة شرعيين لا يسعهم إلا أن يحكموا بإدانتهم بالخيانة العظمى، وبالتالي لا يمكنهم إلا أن يصدروا أمراً بإعدامهم، علماً بأنه كان بإمكانهم أن يناشدوا الملك الرحمة بهم وإن كان من المؤكد تقريباً أن الملك سيرأف بهم. لكن ربما كان لديهم إحساس بأنهم قد تمادوا في الخوض بتلك المخاطرة، وأن الاقتتال قد ذهب إلى حد بعيد مفرط. وعليه تجمعت قوات المتمردين في مواقع محصنة بالخنادق في سهل «السبله» الواقع بين «الزلفي» والأرطاوية، وتوزع جيش الملك إلى عدة فرق قاد كل فرقة إما أحد أبناء الملك أو أحد إخوته. وبدأت هذه الفرق تطوق مواقع المتمردين ببطء لكن بتشكيلات محيقة، وبعد أن رفض المتمرودن آخر نداء وجه إليهم للاستسلام، أصدر «ابن سعود» أوامره في البدء بالهجوم، ولم ترد قوات الملك على نيران المتمردين إلا بعد أن أصبحت القوات على بعد مسافة تمكنهم من الانقضاض عليهم، وانتهت تلك المعركة بسرعة وبشكل حاسم.

ففي المعارك التي دارت بالسلاح الأبيض فتفوقت قوات الملك على قوات المتمردين من حيث العدد، وتمكنت من قتل المئات منهم. كان «بندر» (ابن فيصل الدويش) من بين القتلى، علاوة على أن «فيصل» نفسه أصيب بجرح مميت ونقل إلى «الأرطاوية». أما «سلطان بن بجاد» فقد هرب من ساحة القتال، لكنه - فيما بعد- استسلم لينزوي في سراديب السجون بالرياض إلى أن وافته المنية بعد فترة قصيرة. بعد ذلك توجه الملك بقواته نحو «الأرطاوية» ليجبر «فيصل الدويش» على الاستسلام. توسل حريم «فيصل الدويش» اللاتي طلبن منه أن يترك «فيصل» يموت بسلام، لكن تم إحضار «فيصل الدويش» أمام الملك على نقالة وهناك عفى عنه. وكان «الدويش» قد أمضى في خدمة الملك زمناً طويلاً ناضل خلاله ببسالة في خدمة دين الله، لكنه في نهاية المشوار نكث العهد، لكن بإمكانه الآن على الأقل أن يموت بسلام بين أهله وذويه.

وقعت معركة «السلبة» في شهر آذار عام ١٩٢٩، وبعدها سارع «ابن سعود» في العودة إلى مناطق «الحجاز» ليؤدي فريضة حج ذلك العام. وبعد أن يفرغ من الحج كان لا بد أن يكرس انتباهه لحل العديد من القضايا الإدارية، لكنه اضطر إلى إنهاء فترة استراحته في مكة بسبب حدث غير متوقع، وهو أن «فيصل الدويش» لم يمت وكتبت له الحياة من جديد، وما أن تشافى من جراحه حتى بدأ يخطط لهجوم آخر على الحدود العراقية حيث مشكلة القلاع كانت لا تزال قائمة ولم يتم التوصل إلى تسويتها علماً بأن «ابن سعود» كان قد اقترح إحالتها إلى لجنة تحكيم. استدعت الأخبار المتعلقة بنشاطات «فيصل الدويش» أن يعود «ابن سعود» إلى «نجد» بالسرعة

الممكنة. وفي شهر «تموز» وصل الملك «ابن سعود» إلى الرياض في مقدمة أسطول من العربات بلغ تعدادها مائتي سيارة. وبالمناسبة تجدر الإشارة هنا إلى أنه خلال إقامته في «الحجاز» كان قد رتب لشراء أربع طائرات من طراز «دي إتش ٩»، كما أعد ترتيبات خاصة بعدد من الطيارين البريطانيين ليقوموا على قيادة تلك الطائرات. وخلال تلك الفترة أيضاً تم تحقيق تقدم ملحوظ بخصوص خطة تتعلق بإنشاء محطات للاتصالات اللاسلكية تربط المراكز الرئيسية في مملكته المترامية الأطراف ذات الكثافة السكانية البسيطة مع باقي مقرات قياداته في أصقاع الصحراء. ولم تتبلور الفكرة الماضية بهذا المشروع إلا عند نهاية عام ١٩٣٠ تقريباً، حيث عهد بذلك المشروع إلى شركة «ماركوني». لكن الطائرات وصلت كما ينبغي إلى شاطئ «الأحساء» في نهاية عام ١٩٢٩، علماً بأنها لم تكن متوافرة، كما أنه لم يكن هناك حاجة إليها لقمع تمرد رجال القبائل الذي سبق أن أشرنا إليه.

في الوقت الذي وصل فيه الملك إلى عاصمته «الرياض» كان مركز ثقل حركة التمرد قد انتقل إلى «الأحساء» البلدة التي كانت قبائل «العجمان» تسبب فيها للحاكم الإقليمي «عبد الله بن جلوي» بعض المتاعب. كما أن «فيصل الدويش» كان يحشد رجال العشائر الموالية له للهجوم على مناطق الحدود العراقية.

قام «فهد بن عبد الله بن جلوي» بمراقبة نشاطات قبائل «العجمان»، ووضعت تحت إمرته قوة صغيرة ليتصدى بها لأي هجوم أو غزو يمكن أن يحدث ضد المناطق في الكويت أو في العراق. كان «ضيدان بن حثلين» زعيم قبيلة «العجمان» قد قام بزيارة لـ «فهد» ليؤكد له على حسن نواياه.

وأقدم «فهد» على احتجازه كإجراء احتياطي مؤقت وأرسل في نفس الوقت رسولاً إلى أتباعه ليخبرهم بأن أمور «ضيدان» كانت على ما يرام. ولسوء الحظ ضل الرسول الطريق ولم يصل إلى أتباع «ضيدان»، فما كان من رجال قبيلته الذي استهجنوا سبب تأخره إلا أن ساروا باتجاه معسكر «فهد» ليتحققوا من الموضوع. سبب ظهورهم بتلك القوة الذعر لدى «فهد» وعلى الفور أقدم على ذبح ضيفه «ضيدان». أثار هذ التصرف المتسرع غيظ المخلصين لـ «ضيدان» من رجال قبيلة «العجمان» الذين كانوا في تلك المرحلة يخدمون في صفوف «فهد» وفروا بشكل جماعي وانضموا إلى صفوف رجال قبيلتهم. وعلى الفور بدأ رجال قبيلة «العجمان» بفتح النار على معسكر «فهد». أودت طلقة طائشة بحياة «فهد»، وبهذا تم الأخذ بالثأر من المقترف الحقيقي لحادثة القتل.

يمكن في الأحوال الطبيعية أن يفضي هذا الحدث إلى إنهاء القضية، لكن المزاج العام كان قد تأثر سلباً بواقعة «السلبة» لدرجة أن «نايف بن حثلين» ابن «ضيدان» وخليفته في زعامة القبيلة لم يجدا صعوبة في إقناع رجال قبيلته في معاضدة «فيصل الدويش» في المرحلة الثانية من تمرده. كان في تلك الأثناء «عبد الله بن جلوي» قد تأثر كثيراً بسبب موت ابنه الأكبر لدرجة أن «ابن سعود» كان مضطراً لأن يرسل ابنه ووريثه الأمير «سعود» ليشرف بشكل مؤقت على ذلك الإقليم، وذلك تحت لقب اسمي كقائد لحملة تأديبية مرسلة لقبيلة «العجمان».

تبنى المتحالفون المتمردون استراتيجية شن غزوات عشوائية على مناطق في العراق والكويت. وفي كلتا المنطقتين كان المتمردون يتلقون مساعدات

وتشجيع من عناصر معادية لـ «ابن سعود»، كما كانوا تواقين ليسببوا لـ «ابن سعود» أي إحراج ممكن في ظل تلك الظروف. لم يسبق لـ «ابن سعود» في تلك المرحلة أن واجه أي شيء مماثل للتمرد المنظم الذي توجب عليه في بداية ذلك العام أن يتعامل معه، إضافة إلى أن المواقع المستهدفة من عمليات المتمردين لم تكن خاصة بالمناطق الواقعة تحت سيادته أو بالرعايا التابعين لحكمه، لكنه كان مضطراً للالتزام بمراقبة هجامتهم على جيرانه (والذين هم في الواقع أعدائه) وبالتالي استدراكها وإحباطها. وعلى أي حال كان «ابن سعود» نداً لتلك الظروف فكانت تضيق حلقات حصاره على مناطق الصحراء، كما كان يتعامل بشكل صحيح مع أي قوة تصل إليها يده. ومن بين أكبر العمليات التي حدثت في سلسلة الأحداث تلك كانت عملية جابه فيها «عبد العزيز» وهو أكبر أبناء «فيصل الدويش». رجعت قواته من تلك المعركة والتي بلغ تعداد رجالها سبعمائة رجل وهي تحمل الغنائم التي استولت عليها من معسكر البدو القريب من منطقة آبار «حازل». وفي تلك المعركة وبفعل كمين بارع ناجح نصبته قوات «ابن سعود» تم القضاء على «عبد العزيز الدويش» وعلى كافة عناصر قواته. تأثر «فيصل الدويش» كثيراً بسبب مقتل اثنين من أبنائه، لكنه لم يتعثر أبداً في جهوده الهادفة إلى تعزيز تحدية الميؤوس منه. وبعد تلك الواقعة بزمن قصير دار اشتباك آخر عنيف في منطقة آبار «الوفرة»، ومرة ثانية مني «فيصل» وجيشه المؤلف من قوات قبيلتي «مطير» و «العجمان» بهزيمة ساحقة، واضطر للهرب إلى منطقة حدودية مجاورة مفضلاً اللجوء إلى الكفار على أن يستسلم لابن سعود.

وهنا أشرف «ابن سعود» شخصياً على مسرح الأحداث ليحول دون أن

يسفر ذلك الوضع المعقد عن نتيجة غير مرغوب فيها. وعليه ناشد السلطات البريطانية وطلب منها أن لا تقدم لـ «فيصل الدويش» وللمتمردين معه حق اللجوء السياسي، علماً بأن المتمردين كانوا يتلقون مساعدات ومواد غذائية من الكويت ليتمكنوا من الاستمرار في حركة تمردهم. بدت الضمانات التي رغبها «ابن سعود» وكأنها وشيكة المنال أو في متناول اليد، وأصبح موقف «الدويش» وجماعته أمراً ميؤوس منه. هاجم «ابن سعود» آخر تجمع لهم في منطقة «شعيب العوجة» بالقرب من «الرقعي» في حفر الباطن، وهي النقطة التي تلتقي فيها حدود نجد والعراق والكويت. ومرة ثانية ألحق «ابن سعود» بهم هزيمة ساحقة، لكن الضمانات البريطانية التي سبق أن أشرنا إليها كانت قد انهارت وتمكن قادة التمرد الأربعة: فيصل الدويش، ونايف بن حثلين، وابن لامي زعيم قبيلة «مطير»، وابن مشهور زعيم قبيلة «الرولة» من الهروب إلى العراق وهناك قامت القوات البريطانية بتجريدهم من السلاح واحتجازهم في انتظار نتيجة المحادثات المتعلقة بمصيرهم والتي جاءت نتيجة الاحتجاج الشديد الذي أعرب عنه «ابن سعود» ونتيجة مطالبته بضرورة ترحيلهم وعودتهم إلى «نجد». لم يكن الملك فيصل بن الحسين ملك العراق ميالاً لتسليم القادة الأربعة الذين لجأوا إليه والذين حقت عليه حمايتهم وفقاً لأعراف الضيافة والعادات العربية، لكن السلطات البريطانية وجدت نفسها في وضع محرج لفشلها في تنفيذ ضمانات ملزمة أدبياً. وعلى مدى بضعة أسابيع بدا الوضع في منتهى الجدية، لكن في النهاية تم التوصل إلى بعض الترتيبات التي اقتضت أن يسلم قادة التمرد الأربعة أنفسهم دون شروط مقابل أن لا ينفذ «ابن سعود» بحقهم العقوبة القصوى بسبب خيانتهم،

وعليه تم نقل «فيصل الدويش» وجماعته بالطائرة إلى «الدبدبة» وهو مكان متفق عليه في الصحراء يتم فيه تسليمهم إلى ملكهم. وفي الوقت المناسب وجدوا أنفسهم في سراديب أحد سجون الرياض التي لفظ «فيصل» فيها آخر أنفاسه بعد بضعة أشهر.

انتهت المشكلات مع نهاية شهر كانون الثاني من عام ١٩٣٠، وتم الاحتفال بشكل لائق بهذه المناسبة بلقاء الملكين الذين أوشكا أن يكونا على شفير حرب تقع بينهما. تقابل الملك «ابن سعود» والملك «فيصل» للمرة الأولى في حياتهما على متن مركب شراعي بريطاني في مياه الخليج بصفتها ضيفين على السير «فرانسيس همفري» المقوض السامي البريطاني على العراق. والجدير بالذكر هنا أن «همفري» كان قبل فترة قصيرة قد خلف السير «غلبيرت كليتون» في ذلك المنصب إثر وفاة الأخير المفاجئة والتي حدثت له بعد أن تسلم ذلك المنصب من السير «هنري دوبس». وعلى أي حال ومن حيث الشكل إن لم تكن من حيث الحقيقة فقد خدمت حركة التمرد التي قام بها «الدويش» وبشكل غير مباشر في تقريب وجهات النظر بين السلالات الحاكمة المتنافسة في الصحراء العربية، والتي على الأقل بدأت تحترم - ومنذ ذلك الوقت - حدود بعضها البعض، كما أنها ساهمت في تسوية كافة المشكلات والوقائع الحدودية عن طريق الحوار بدلاً من اللجوء إلى القوة والاقتتال. لكن من العبث أن نفترض أن القادة الأشراف حكام ذلك الجيل كانوا مذعنين للخسارة التي لحقت بهم في موطنهم «مكة». وعندما مات الملك فيصل ملك العراق عام ١٩٣٣ خلفه ابنه الأكبر «عبد الله» الذي كان وقتها أميراً على مناطق عبر الأردن (وبعدها أصبح ملكاً

عليها) وحمل زمام الانتقام على أنه بطل قضية تلك السلالة الحاكمة. ومع حادثة اغتيال «عبد الله» التي أودت بحياته عام ١٩٥١ أزيلت آخر عقبة أمام إقامة علاقات طبيعية بين الدول الثلاث المعنية. وفي الحجاز ظهر جيل جديد لم يعرف الشريف «يوسف» بل كان يمضي جل وقته يستجم في دفء حرارة النعيم السعودي ويفكر في السنوات العجاف التي مر بها آبائه.

هيأت المحادثات الودية – ولو أنها كانت محادثات شكلية – بين الملكين العربيين والتي تمت على متن المركب الشراعي «لوبن» أرضية لعقد اتفاقية صداقة وحسن جوار بين بلديهما. وفي العاشر من آذار عام ١٩٣٠ وبالتحديد في بغداد وقع ممثلي الملكين بالأحرف الأولى. وكان ذلك هو الوقت الذي عاد فيه «ابن سعود» إلى «نجد» بعد رحلة الحج التي قام بها إلى الأماكن المقدسة في الحجاز. بعد ذلك وجد «ابن سعود» لنفسه متسعاً من الوقت ليكرس اهتمامه للعديد من القضايا المحلية والدولية والتي كان مضطراً لأن يضعها جانباً أثناء معالجته قضية الأمن الداخلي التي كانت أكثر إلحاحاً. إن الطريقة التي عالج بها «ابن سعود» المهمة الشاقة أكدت كما عززت من سمعته الجيدة في إدارة فنون الصحراء وفي فن الحكم بشكل عام. قضى «ابن سعود» وبشكل مستمر حوالي ثلاثين عاماً في ساحات المعارك يقاتل أعداءه الذين تمكن من إخضاعهم واحداً تلو الآخر على شكل سلسلة من الانتصارات المتصاعدة، ولكن من متناقضات الأمور أنه وجد نفسه مضطراً أن يخوض آخر معاركه ضد أصدقائه، وكان ذلك من أجل غاية محددة وواحدة فقط وهي ليريهم وليري العالم أجمع بأنه كان سيد منطقته وأنه كان عازماً على الحفاظ على تلك الوحدة. وبعدها لم ينزل بنفسه إلى أرض المعركة، وذلك ليس لأنه لم تعد هناك معارك ليخوضها،

بل لأن الانتصارات التي تحققت عن طريق السلام أصبحت تبرز وبشكل مهيب من أماكن غير مألوفة من العالم الجديد. ويمكن الآن لتلك المعارك أن تترك للجيل الصاعد الذي أصبح متمرساً في العمليات العسكرية التي حدثت في العقد الماضي.

سجلت معركة «السبلة» نهاية حقبة من الزمن، كما إن الصحراء العربية والتي لم يطلق عليها اسم المملكة السعودية العربية إلا في عام ١٩٣٤ اكتسبت شكلها النهائي نتيجة للحروب المستمرة والمتواصلة ضد الأعداء. ومن ذلك الحين فصاعد أصبح العالم حلفاء لهم وزنهم في قضية التقدم المشتركة.

لكن «فيصل الدويش» كان قد تعلم درساً في معركة «السبلة» وهو أنه لا يجب ممارسة تلك الفضيلة دون الحصول على إذن مسبق من السلطات العليا، ومنذ ذلك الحين فصاعداً أصبحت ممارستها أمراً محظوراً للغاية. لقد تم نزع شوكة حركة الإخوان - وهي الحركة التي سبق أن لعبت دوراً بارزاً للغاية في تكوين وخلق النظام الجديد - ولم يعد بإمكانها الآن أن تخدم أي هدف مفيد آخر. وفي البداية وببطء أيضاً تلاشت حركة الإخوان إلى عالم النسيان، ولكن ذلك التلاشي كان يتم في زخم متواتر صهرت كافة العناصر المتغايرة في الديار السعودية ضمن بوتقة اجتماعية مرتكزة كحقيقة واقعة على عقيدة وثقافة الديانة الإسلامية. لكن تلك البيئة الاجتماعية كانت أقل تيقظاً مما كانت عليه سابقاً بخصوص موضوع مراقبة الخالق المستمرة لأعمال الناس في حياتهم اليومية.

جاءت محاولة «ابن سعود» في إيجاد وتكوين حركة الإخوان عام ١٩١٢

والتي تطابقت تماماً مع تصوراته بمثابة «ضربة معلم» دالة على نبوغ وعبرية فردية لا يعادلها ذكاء سوى إقدامه الشجاع على تصفية المتمرد بعد مضي ثمانية عشر عاماً على إنشائها. إذ لم تعد تلك الحركة في حينها سوى عقبة أمام تعزيز موقف ومكانة عمل «ابن سعود» الذي عمل على بنائها بالكثير من الصبر والجهد. وكان من المؤكد لهذا الإبداع المهلك (حركة الإخوان التي يمكن أن يطلق عليها اسم فرانكشتاين) أن يسهم في تدمير وحدة الكيان للصحراء نفسه لو أنه لم يبادر في تدمير ذلك الإبداع والقضاء عليه.

ظهرت الحكومة السوفيتية مجدداً على الساحة وكانت أولى الدول التي رفعت مستوى تمثيلها الدبلوماسي في «جدة» من قنصلية عامة إلى بعثة دبلوماسية، وعينت رئيساً على تلك البعثة السيد «كريم خان حاكيموف» ذو الخبرة السابقة الجيدة. وبعد فترة قصيرة وبالرغم من التوتر القائم في تلك الأثناء على الحدود العراقية، حذت الحكومة البريطانية حذو الحكومة السوفيتية وعينت السير «أندرو ريان» بمنصب الوزير الأول على تلك البعثة. وفعلاً وصل السيد «ريان» إلى «جدة» ليتسلم مهام منصبه في بداية شهر آيار. وهكذا لم يكن لدى «ابن سعود» سبب يجعله غير مسرور بالشكل الذي يجسده لنفسه على الساحة الدولية، ذلك لأن البعثات في السلك الدبلوماسي قد تعاظم عددها وتعاظمت أهميتها بالرغم من وضعية وسائل الراحة المتوافرة آنذاك في «جدة»، المنطقة التي انحصرت فيها كافة بعثات الدول الأجنبية. إلا إن ما جعل موقف وعمل البعثات الدبلوماسية الأجنبية صعباً بعض الشيء هو أن الملك كان يتحمل شخصياً مسؤولية سير علاقته مع الدول الأجنبية، ترافق مع ذلك الإحساس ميله الفطري لعدم قضاء أي

وقت في «جدة» زيادة عما كان ضرورياً. وبالطبع تم - من وقت لآخر - إعداد ترتيبات تتعلق بذلك الغرض بالذات وبالتالي تجعل الملك على اتصال مع الدبلوماسيين الأجانب عند وجود قضايا ذات اهتمام مشترك يتوجب مناقشتها. ولكن بعد مضي وقت طويل تم إنشاء شيء شبيه بمكتب العلاقات الخارجية في «جدة» وعين فيه موظف رسمي كبير تابع مباشرة للملك ليتعامل مع قضايا الروتين الدبلوماسي. وكان الأمير «فيصل» بصفته وزيراً للخارجية يزور «جدة» على فترات متقطعة لينظر - نيابة عن والده - في القضايا الدبلوماسية الأكثر أهمية، وكان الملك وعلى فترات متقطعة محدودة يتواجد أيضاً بنفسه حين يكون في زيارة إلى ميناء «جدة». وهكذا وقعت مهمة المحافظة على الاتصالات الدبلوماسية في بداية تلك الفترة على عاتق السيد «عبد الخالق الدملوجي» والسيد «فؤاد حمزة» العاملين في المكتب المشار إليه أعلاه. ربما كان من سوء طالع «ابن سعود» أن تزامن إتمام الترتيبات البديلة المؤقتة والخاصة بنظام حكمه الجديد مع بداية سنوات عجاف نجمت عن انحسار اقتصادي عالمي أصاب كافة دول العالم، انعكست آثاره على المملكة العربية السعودية على شكل هبوط جذري في عدد الحجاج القادمين إلى مكة من الدول الأخرى. وكان ذلك الهبوط بمثابة كارثة اقتصادية على المملكة. لقد ظلت العناية التي تقدمها حكومة «ابن سعود» إلى الحجاج - ومنذ احتلال الحجاز - مرضية حتى أنها في مناسبة من المناسبات بلغ عدد الحجاج رقماً قياسياً، وحظيت الحكومة السعودية بالمكاسب نتيجة لذلك. ضمرت العائدات التي كانت تحصل عليها الحكومة السعودية في الماضي بشكل زهيد ووصلت الآن إلى بضعة ملايين، ولكن

تلك الملايين لم تكن بالشيء الكثير جداً مقارنة مع ما هو مطلوب من الدولة. والآن قد توقف وبشكل مفاجئ تدفق سيل الذهب على المملكة وأصبحت تلوح في الأفق سنوات جفاف طوال، علاوة على أنه لم يكن لدى الدولة السعودية احتياطات مالية جمعتها من سنوات الطفرة لتوازن بها كفة الميزان مع النفقات، إذ تجاوزت بكثير الاحتياطات الضرورية للبلاد، والتي أصبح الآن من الصعب تقليلها دون معاناة.

تم ذلك الإجراء بشكل تدريجي لكنه كان تصاعدياً، والآن وقد أصبح «عبد الله ين سليمان» وزيراً للمالية (وبقي في ذلك المنصب على مدى ربع القرن التالي)، وجد نفسه مضطراً لممارسة كل مهاراته وعبريته في الحفاظ على المستوى المرتفع من النفقات التي أقرت بناءً على مصادر دخل الدولة التي تقلصت إلى حد كبير. إن ما يعتبر سراً غامضاً هو الكيفية التي تمكن بها من تدبير الأمور، وهذا أمر يمكن أن يكون في القصص الرومانسية أكثر من أن يكون في سجلات الأحداث التاريخية الجادة.

ومما كان يتعذر اجتنابه هو أنه كان لا بد لموظفي الحكومة من أصحاب الرواتب المتدنية أن يتحملوا جزءاً من الأعباء الجديدة. شكلت مساهماتهم المالية – والتي كانت في الواقع بمثابة قرض جبري – مبلغاً شهرياً مرموقاً، وصلت رواتبهم في أحد الأوقات مبلغ ستة أو ثمانية دفعات متراكمة من ديون استحقت على الدولة ولم تدفعها، تجلى ذلك وبشكل خاص في الأقاليم والمناطق النائية حيث أجبر الرسميون على أن يقاسموا مصيبتهم مع أصحاب المحلات التجارية ومع التجار من حولهم، وذلك بأن يشتروا

متطلبات معيشتهم بالدين مقابل وعداً بدفع ثمنها عندما يحصلون على رواتبهم. وهكذا انتشرت حلقات ترقرق موجة العسر الاقتصادي وتعاظمت مساحتها حتى شملت كافة أرجاء البلاد. وبالتأكيد لم تكن الضغوط الاقتصادية التي عانى منها الفقراء السمة البارزة للإدارة المالية للدولة التي لم تنسى دور الأغنياء كمساهمين فاعلين في دعم احتياجات البلاد. وعلاوة على كل هذه الأمور فقد شكلت بالمبالغ التي كانت مستحقة لهم من الدولة بموجب عقود معينة أو مشتريات أخرى، فائدة مرموقة ذلك على صعيد المبلغ المطلوب منهم إنفاقه، ولذلك تأخر سداد دفعات الديون إلى أن استوفوا الحد الأقصى من الديون المستحقة لهم، وحيال ذلك الوضع لم يكن هناك بديلاً عن إصدار قرار رسمي بتأجيل دفع الديون المستحقة على كافة الالتزامات، وذلك على أمل أن تتوافر لدى الدولة بعض الاعتمادات المالية لشراء الاحتياجات الأكثر ضرورة وإلحاحاً. جاء ذلك لتجنب اللجوء إلى الحد من معدل نفقات الدولة باعتبار أنه إجراء بغيض غير موغوب فيه. ويمكن أن نضيف هنا أنه تم الالتزام وبدقة بكافة الترتيبات الخاصة بالمرسوم الصادر بخصوص تأجيل دفع الديون، وهدفت تلك الترتيبات إلى تقدير القيمة الصحيحة للديون القائمة وفرض فائدة بنسبة خمسة بالمائة على مدى عدد محدد من السنوات.

إن التطورات التي تمت الإشارة إليها في الفقرة السابقة بشكل مختصر تناولت عدة سنوات بدءًا من عام ١٩٣٠ فصاعداً. وفي تلك الأثناء قام «ابن سعود» بعد أن انتهى من فريضة الحج في شهر آيار بتحويل مقر قيادته من

«مكة» إلى «الطائف» وذلك لقضاء أشهر الصيف هناك. وهكذا كان باستطاعته وللمرة الأولى منذ أن توج ملكا على الحجاز أن يكرس نفسه وفي وقت فراغه للنظر في حل العديد من اقضايا والأمور المحلية والأخرى المتعلقة بالسياسة الخارجية والتي كانت قد تراكمت خلال فترة غيابه، وعلى مراحل أصبح بمقدوره أن يريح أعصابه خلال الرحلات التي كان يقوم بها إلى صحراء «ركبة» الشاسعة، وهي المنطقة التي كان يقيم معسكره فيها لعدة أيام. وكان يعتبر معسكره ذلك بمثابة قاعدة بنطلق منها لصيد الغزلان التي بدأ عددها يتناقص يوماً بعد يوم نتيجة الصيد غير المنظم ليس هناك على مدى ربع القرن الماضي، هذا ولا يوجد بخصوص قوانين الصيد أيضاً أي مرسوم ملكي يتعلق بالحفاظ على الأماكن الأثرية العديدة والهامة والمنتشرة على طول وعرض هذه الأرض الموغلة في القدم. وباستثناء المكرمة المتعلقة بالإذن الصادر عن الملك عام ١٩٥١ لقيام البروفيسور «جي ركمانس» من مدينة «لوڤين» وفريقه من الخبراء البلجيكيين بدراسة الأقاليم الجنوبية، يبدو أنه كان ينظر لفكرة القيام بدراسة جادة للماضي القديم الذي أدى إلى ولادة المملكة العربية السعودية على أنه أمر جدير بشعب عملي له نظرة مستقبلية. كانت مثل هذه المساهمات التي تثري معرفتنا بالماضي القديم للصحراء العربية تأتي مصادفة نتيجة مغامرة أجنبية صادرة عن قطاع خاص وموجهة بالدرجة الأولى إلى أغراض أخرى وأهداف عملية.

إن استراحة الملك القصيرة تلك والتي قضاها في «الطائف» والتي تكررت بعد مضي أربع سنوات، وبالتحديد إثر موسم حج عام ١٩٣٤، ساهمت

في جوانب عدة بوضع الأسس التي شيدت صرح المملكة العربية السعودية. ومن بين الأمور التي شغلت بال الملك آنذاك كانت فكرة تحسين وسائل الاتصالات في المملكة، وما أن انتهى ذلك العام حتى تم التوقيع على عقد مع شركة «ماركوني» لتوريد المعدات اللازمة لإنشاء محطتين لاسلكيتين كبيرتين في مكة والرياض تعملان بقوة خمسة كيلو واط، إضافة إلى تركيب اثني عشر جهازاً بقوة نصف كيلو واط في عدد من عواصم الأقاليم بالمملكة، وأخيراً وليس آخراً تم التعاقد على تركيب أربع أجهزة متحركة بقوة نصف كيلو واط ليتم أخذها مع الملك وكبار الشخصيات من مرافقيه أثناء ترحالهم. وعند حلول موسع ربيع عام ١٩٣٢ تم بالفعل إنشاء هذه الشبكة العظيمة من الاتصالات اللاسلكية. وليس هناك مجال للتساؤل عن الدور الهام الذي لعبته هذه الشبكة منذ ذلك الوقت في إشراف الملك وتوجيهه لسياسة وشؤون البلاد. وبالطبع تم توسيع تلك الشبكة بشكل كبير وتم تطويرها عن الشكل الذي كانت عليه في تلك الآونة، واليوم يمكن مقارنة المملكة العربية السعودية في مجال التطور اللاسلكي بأية دولة من الدول المجاورة لها في منطقة الشرق الأوسط، ناهيك عن مقارنتها بالعديد من الدول الأوربية. كان الملك يصبو منذ زمن طويل ليتمتع بفوائد ومكاسب الاتصالات اللاسلكية البعيدة المدى، وخاصة الهاتف منها، وعليه تم توقيع عقد مع شركة ألمانية بإنشاء شبكة فخمة تحتوي على خدمات عديدة وتربط كافة المراكز الهامة بالنواحي البعيدة المترامية من الكرة الأرضية. وكانت محطة الإذاعة في «جدة» تعمل منذ عدة سنوات، كما كانت تربطها مع «مكة» ومع المناطق الرئيسية من مناطق الحج محطات إرسال معينة، وفي

تلك الفترة أيضاً كان يتم إجراء دراسة تتعلق بتنفيذ خطة أشمل تهدف إلى توسيع نطاق البث ليصل كافة البلدان الإسلامية. وربما تجدر الإشارة إلى أن قضايا مثل التطور الحاصل على مجالات البرق وخطوط الهاتف، علاوة على موضوع إدخال الخدمة الهاتفية الآلية في بعض المناطق، ما هي إلا مجرد مساهمات تقديرية للأهمية الي توليها الحكومة اليوم لوسائل الاتصالات الحديثة وما تقدمه من وسائل الراحة إلى الناس. إن هذا التطور هو تذكار بعهد قريب حيث كان الناس ينظرون إلى صوت الإنسان المسموع على أنه وسيلة من وسائل الشيطان تهدف إلى زعزعة إيمانه وإسلامه.

أما على صعيد المجال الطبي والذي سبق أن أشرنا إلى تأثيره على صحة الحجاج العامة، فتجدر الإشارة هنا إلى أن الاهتمام الشخصي للملك وتشجيعه في هذا المجال أسفر وبشكل متصاعد عن نتائج كان من الصعب التخيل بأنها يمكن أن تحدث ضمن حيز الواقع، ذلك لأن السعودين كانوا قد ورثوا عن الأتراك نظاماً هزيلاً عبر قرون من النضال العقيم ضد الأمراض وسوء التغذية. وكان «ابن سعود» دائماً يفتخر بأنه ملم بالطب. كانت له معرفة كبيرة في أمراض العرب وفي معالجتها، وإن معظم هذه المعرفة مشتقة من القصص المروية عن براعة جده «تركي بن عبدالله» في هذا المجال. ولم تكن تلك المعرفة في الطب الشعبي سبباً في يوم من الأيام في جعل «ابن سعود» متحيزاً ضد الأساليب الطبية الأوربية، علماً بأنه أمضى فترة طويلة حتى أدرك أن ما كان يفيد الأوروبيين كان ليفيد مرضى العرب أيضاً. وبالتدريج البطيء سقطت الحواجز القائمة بفعل عزل النساء وأصبح بإمكان الذكور من الأطباء العمل في مجال العناية الطبية لفئات المرض التي استفادت من تشخيص ومعالجة الأخصائيين لهم.

إن المرضى الذين لم يحصلوا على تلك الاستفادة من أطباء أبناء عرقهم استفادوا من الأخصائيين الأوروبيين بمن فيهم طبيبات من عدة دول. وتنامى عدد الكادر الطبي الدائم عما كان عليه منذ الأيام الأولى لفترة حكم «ابن سعود»، وكان معظم العاملين فيه من سوريا ومصر، علماً بأن التوجهات الأخيرة كانت باتجاه توظيف كادر طبي من ألمانيا، الأمر الذي حقق نتائج مرضية للغاية هذا وتم تحديث المستشفيات العتيقة المحدودة التي كانت متوافرة في ذلك الوقت والتي كانت تقدم المعالجة البسيطة للمرضى بأسلوب تقليدي. جاء ذلك التحديث بسبب الدعم الذي وفرته حكومة «ابن سعود» لها، وتم تعزيز إمكانيات هذه المستشفيات أيضاً عن طريق المبادرات التي قام بها العديد من المعاهد الخاصة والتي كانت تحتوي على معدات جيدة وعلى كادر طبي جيد أيضاً. كان بعضها متخصصاً وكان البعض الآخر متمكناً لدرجة أنه يمكن مقارنته مع المعاهد الأوروبية التي صممت أصلاً على غرارها. قبل بضع سنوات كان بإمكان الرياض أن تتفاخر بأن لديها واحدة من أفضل منشآت التصوير السيني في منطقة الشرق الأوسط.

صفحة بيضاء

obeikandl.com

الفصل الثاني عشر

ازدهار المملكة وتقدمها
من القحط إلي الرخاء

obeikandl.com

صفحة بيضاء

obeikandl.com

ازدهار المملكة وتقدمها

كانت المملكة العربية السعودية – ولا زالت – بمثابة منجم ذهب حقيقي بالنسبة للعاملين في مجال الطب. والنقطة الوحيدة التي يأسف لها المرء هي أن التقدم الذي تحقق في المجال الطبي لم يكن بحجم الآمال العريضة للملك عبدالعزيز، ذلك بالرغم من نية الملك التي أعلن عنها مراراً والرامية إلى توسيع مجال الخدمات الطبية لتشمل كافة أرجاء المملكة بما فيها مخيمات البدو، والسبب في ذلك الإحباط الذي ربما يعود إلى الميل الطبيعي عند الكادر الطبي وتفضيله العمل في المراكز الكبيرة بالمدن حيث توجد الفرص الثمينة لممارسة الطب في القطاع الخاص إضافة إلى وجود وسائل ترفيه اجتماعية لهم ولأسرهم. جاء التوسع الكبير في حركة السير وفق أوضاع وشروط معقولة، كما أدت الأوضاع التي أشرنا إليها سابقاً إلى تزايد ضغط الزوار القادمين من الأقاليم على المراكز الطبية في المدن حتى أصبح الحمل ثقيلاً وبشكل متزايد، في حين أن ما كان متوافراً من المساعدات الطبية شجع البدو وعناصر أخرى على إنشاء تجمعات بديلة في أطراف المناطق القريبة من المدن.

إن التزايد الضخم في عدد السكان في المدن خلال الثلاثين سنة الماضية كان واحداً من أبرز ملامح فترة حكم «ابن سعود»، ويعود السبب في ذلك إلى توافر الإحساس بالأمن وتوافر الرخاء والخيرات. ازداد عدد السكان في المدن مثل الرياض وجدة بنسبة أربعة أضعاف إذ أصبح تعداد سكان الرياض حوالي مائة ألف، وبلغ تعداد سكان جدة حوالي مائة وخمسين ألف نسمة،

كما تضاعف عدد السكان الأصليين في الطائف البالغ عددهم خمسة آلاف حيث بلغ عددهم خمسين ألف نسمة أي بمعدل عشرة أضعاف أما المدينة المنورة التي كان معدل سكانها في العهد العثماني ثمانين ألف نسمة والتي انخفض سكانها إلى حوالي عشرين ألف نسمة نتيجة تأثرها بأوضاع الحرب العالمية الأولى فقد تمكن الأهالي فيها من تحسين العجز المالي في وضعهم التجاري دون الاستعانة بالعائدات التي كانوا يحصلون عليها قديماً من سكة الحديد. أما بالنسبة للهفوف فقد تضاعف عدد سكانها الأصلي والبالغ ثلاثين ألف نسمة، في حين تنامت قرى الصيد الصغيرة مثل «الخبر» و «الدمام»، وتطورت لتصبح مدن مهمة مثل مدينة «الظهران» الصناعية المجاورة والتي لم يسبق أن سكنها إنسان قبل عشرين عاماً.

ومدينة مكة التي وصل تعداد سكانها في الأيام الأوائل إلى مائة ألف نسمة لا بد وأن شهدت زيادة في تعداد السكان بنسبة لا تقل عن خمسين بالمائة. وهنا لا بد أن نتذكر أن جزءًا كبيراً من هذه الزيادات التي طرأت على تعداد السكان جاء من دول مجاورة للملكة العربية السعودية، وبالتحديد من «مصر» ومن بلاد المشرق ومن «حضرموت» و «اليمن». وبالمناسبة يمكن القول إنه لم تقم الحكومة بأية محاولة لإحصاء تعداد السكان في المملكة، ولكن العدد التقريبي المعقول هو بحدود ستة ملايين.

والمشكلة الأخرى الجادة والناجمة عن تزايد تعداد السكان في المناطق المدنية كانت مشكلة تأمين المياه، فمثلاً مدينة «جدة» التي يعيش فيها قرابة ثلاثين ألف نسمة كانت تعتمد على محطات تحلية مياه البحر ذات القدرة المحدودة، كما أن مياه الشرب التي كانت تنتجها هذه المحطات كانت باهظة

التكلفة. وكانت «جدة» تعتمد على سلسلة من الأحواض الخرسانية المصممة لتجميع وتخزين مياه الفيضانات التي كانت تنساب من أطراف التلال وعبر السهول الساحلية، إضافة إلى مياه الآبار المالحة بعض الشيء والتي كان يعتمد عليها أبناء الطبقات الفقيرة. لقد اعتمد سكان مكة والمدينة ولفترة طويلة على قنوات المياه المتدفقة من عين «زبيدة» وعين «الزرقا» إضافة إلى اعتمادها على مياه العديد من الآبار لتغطية حاجاتهم وحاجات الحجاج الزائرين.

وكان من المتوقع لمصادر المياه هذه أن لا تؤمن كافة احتياجات السكان في الأحوال الطبيعية، ناهيك عن الأحوال التي يبلغ فيها تعداد الحجاج فوق المعدل المعتاد، ولذلك كان الشغل الشاغل للملك في تلك الفترة تأمين موارد مياه أفضل طالما أن عمل ذلك الشيء كان ممكناً في تلك الظروف. وعلى الفور تم توقيع عقد لإنشاء محطة تحلية كبيرة في «جدة» كما تم شق قناة «عين زبيدة» باتجاه النبع من أسفل المرتفعات الجبلية، وتم تنظيفها وتهيئتها للاستعمالات المستقبلية. هذا وتم اتخاذ إجراءات مماثلة في المدينة فتم توسيع المضخات الميكانيكية التي كانت مستعملة هناك لاستخدامها لأغراض زراعية، وقد أدى ما قام به الملك من هذه الإنجازات إلى أن تشجع الأمراء بمن فيهم الأمير «سعود» في الرياض بأن أدخلوا مضخات ري، كما شقوا قنوات زراعية كبيرة مماثلة.

وبعد أن تمت معالجة أهداب هذه المشكلة بطريقة مؤقتة، أصبحت الظروف مهيأة للتطورات الأكثر أهمية التي ستشهدها السنوات القادمة، فقد ربطت مدينة «مكة» بخط أنابيب حديدي متصل بعين «الجديدة» عند منع

وادي فاطمة، وكان الغرض من ذلك الربط هو مضاعفة مقدار المياه التي تصل إلى المدينة. ولتأمين الاحتياجات المتنامية للسكان وللحجاج هناك، عكف المسؤولون على دراسة خطط مماثلة. وبعد الفيضان الكبير الذي حدث عام ١٩٥٠ وهو عام اليوبيل الذهبي للملك، تم اتخاذ بعض الإجراءات لبناء سد وادي إبراهيم الذي كان يعتبر ضرورياً لدرء خطر مثل تلك الفيضانات، كما تم اتخاذ إجراءات لبناء سد وادي الزهير الذي هددت فيضاناته مناطق الشهداء والطريق الرئيسي المؤدي إلى «جدة». والجدير بالذكر أن مياه فيضانات ذلك العام تدفقت باتجاه «الحرم» ووصل ارتفاع المياه حول الكعبة إلى سبعة أقدام. لقد تم تنفيذ هذه الأعمال على الوجه الأمثل قبل نهاية عام ١٩٥٢، بدليل أن العاصفة التي هبت في شهر تشرين الثاني في العام التالي أحدثت ضرراً طفيفاً أو حتى لا يذكر في مناطق تلك المدن.

حدث أيضاً في عام ١٩٥٧ أن تم ربط مجموعة من الينابيع في منطقتي «الجموم» و «أبو عروة» الواقعتين ضمن مدى السهل المنبسط لوادي فاطمة، وذلك بخط أنابيب ذات قطر واسع وممتد على مسافة أربعين ميلاً لتنقل كميات كبيرة من مياه الشرب إلى مكة. لكن التوسع المطرد للمدينة واستخدام الناس للمياه في ري الحدائق التي لا يمكن تصورها، جعل المسؤولين يدركون أنه لا بد من زيادة مقدار تدفق المياه التي كانوا يعتقدون أنها كانت أكثر من كافية لتلبية كافة الاحتياجات التي ستنجم على مدى فترة طويلة قادمة. وعليه تم في وقت لاحق مضاعفة قدرة مياه خط الأنابيب. وفي الرياض تفاقمت مشكلة المياه التي لم تكن في يوم من الأيام حادة باستثناء حالات الجفاف التي كانت تضرب المنطقة لفترات طوال وعلى مدى

سنوات متتالية. إن الاستعمال الوافر والكثير لمضخات المياه الميكانيكية كان له دور في تفاقم مشكلة المياه تلك، إذ كانت كافة مضخات المياه الكهربائية تعمل بشكل متواصل وعلى مدى أربع وعشرين ساعة يومياً، وأدى ذلك السحب من المياه الجوفية التي ساهمت في جعل الواحات في ظل الظروف القديمة خيرة ومثمرة للغاية إلى تناقص منسوب المياه فيها، الأمر الذي اضطر معه الرسميون إلى مد المزيد من أنابيب المياه إلى المدينة من مصادر أخرى مثل مصادر وادي حنيفة في شمال وجنوب العاصمة، كما كان العديد من الصهاريج والتي يتسع كل منها إلى خمسة آلاف جالون من الماء تجلب وباستمرار المياه إلى المدينة من آبار في مواقع قريبة وبعيدة عن المدينة لتلبي احتياجات الناس وتوفر مياه الري لحدائقهم.

والواقع أن في المملكة كميات من الماء لكن لا زال ذلك الموضوع نقاش يتم البت فيه على ضوء التجربة التي ستبين فيما إذا كانت المصادر المائية المتوافرة ستتحمل الجهد المفروض عليها حالياً مع احتمال قليل بالتناقص المتوقع أن يطرأ عليها.

ومن بين القضايا التي أرقت مضجع «ابن سعود» خلال أيام السلام الحقيقية في «الطائف» كانت أمور الاتصالات والخدمات الطبية وتأمين المياه، لكن ما كان واضحاً من البداية أن كافة هذه المشكلات شكلت عاملاً مشتركاً بالغ الأهمية لحكومة «ابن سعود» التي كانت فعلاً راغبة في تأمين سعادة الوطن وراحة زواره الذين يأتون إليه من كل حدب وصوب قد تكلف مثل هذه المخططات الدولة مبالغ طائلة في وقت كانت مؤثرات تعداد حجاج موسم عام ١٩٣١ (وخاصة الذين قدموا من المناطق الزراعية المنكوبة في الشرق مثل: جاوا والمليو والهند) تبشر بأن الدولة ستؤمن الاعتمادات

المالية الكافية. وربما كان الوضع خيّراً بظاهره لكنه كان بمثابة تحد لرجل معتاد على تقلبات الحظ. ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي يجد «ابن سعود» نفسه فيها بحاجة إلى المال بالرغم من أن الفترة التي كان ينفق فيها كل ثروته على أمل كبير في تعويضها.

كانت «اليمن» البلد الوحيد المستقل في شبه الجزيرة العربية، ذلك بالرغم من المطامع الإيطالية بمصيره وبالاحتمالات المرتبطة باقتصادياته، إضافة إلى القلق البريطاني المبهم من احتمال أن تقوم محمية «عدن» بتقاسم مناطق الحدود مع الدولة السعودية العتيدة. أما المناطق الأخرى الواقعة خلف حدود المملكة السعودية فكانت محمية باستحكامات تتخطى حدود الوصاية البريطانية، ولم تكن الحدود بين اليمن ومملكة «ابن سعود» واضحة، كما أن واحة «نجران» ومحافظة «أبو عريش» في جنوب عسير والتي كانت خاصعة لحكم الأتراك. هذا ولم يكن أي طرف منهما مسيطراً سيطرة فعلية على أي من هذين الموقعين، ولم يكن «ابن سعود» الشخص الذي سعى لترسيم الحدود في المناطق المحايدة التي لا تخضع لسلطة أي طرف، بل كان راضياً بأن يترك هذه المناطق على وضعها المستقل غير الخاضع لأي قانون كما كانت في الواقع حالة «تيماء» في المناطق الشمالية. كانت «تيماء» بدون أي شك واقعة ضمن حدود مملكته لكنها مع ذلك تركت على استقلاليتها الشاذة وغير السوية وتابعة لسيادة «ابن رمان» إلى أن تم اغتيال آخر أثريائها، عندها اضطر «ابن سعود» لممارسة كامل صلاحياته القانونية عليها عام ١٩٥٠.

وكما كان الوضع السابق عند الخلاف على ملكية واحدة «الخرمة» حين بادر الملك «حسين» بإجراء عسكري وفي ذهنه فكرة تثبيت الأمر الواقع فقد

قام الإمام «يحيى» بمحاولة شبيهة كان الهدف منها التوصل إلى تسوية قضايا النزاع مع الملك عبدالعزيز عن طريق دفع قواته إلى مناطق يطالب «ابن سعود» في حقه في حكمها. قام «يحيى» بذلك مستعيناً بدعم من عناصر معينة تعيش فيها وتفضل أن تكون تحت حكم زيدي ضعيف، على أن تكون مقربة من «ابن سعود» صاحب القبضة القوية. وفي بداية عام ١٩٣١ حدث الاشتباك الذي تعذر تجنبه بين حرس حدود الطرفين في قرية «عروة»، وبسبب انعدام الخرائط في ذلك الزمان لم يكن من السهل تحديد الجهة التي بادرت بالاعتداء.

هذا ووقع في شتاء عام ١٩٣١/ ١٩٣٢ حادث أكثر خطورة، إذ قامت قوة يمنية باحتلال «نجران» ودمرت ممتلكات كافة الأشخاص غير الموالين لها، فاضطر «ابن سعود» حيال الشكاوى التي تقدم بها هؤلاء الأشخاص أن يرد على تصرف القوات اليمنية بعنف، وعليه قاد «خالد بن لؤي» زعيم «الخرمة» في ربيع عام ١٩٣٢ قوة كبيرة من الجيش السعودي باتجاه ذلك الموقع، وتمكن بقليل من الجهد من مطاردة فلول الحامية اليمنية واحتل الواحة باسم «ابن سعود». وهكذا تمت تسوية مشكلة «نجران» بشكل نهائي، إلا أن المناطق الجبلية من «عسير» أصبحت الآن مسرح اشتباكات متقطعة تتطلبت جهداً أكبر من الجهد الذي بذلته القوات السعودية لطرد الحامية اليمنية من «نجران». وعليه أرسل «ابن سعود» وفداً إلى «صنعاء» لمناقشة المشكلة على أمل التوصل إلى حل ودي لكافة القضايا غير المبتوت فيها بين الطرفين، لكن الإمام «يحيى» لم يكن في مزاج يمكنه من الإقرار بالمطالب السعودية، وأسفرت سلسلة من المؤتمرات التي كانت تعقد أحياناً في

السعودية وأحياناً في اليمن إلى أن طالت المفاوضات وامتدت حتى ربيع عام ١٩٣٤ . وبعد أن نفد صبر «ابن سعود» مع جاره العنيد، وجد نفسه مضطراً لأن يصدر إنذاراً عززه بأن نشر قوات جيشه استعداداً لغزو اليمن، وحدد «ابن سعود» الخامس من نيسان عام ١٩٣٤ أن يكون موعداً أخيراً لقبول الإمام وإذعانه لشروطه، كما أمر الفيلقين السعوديين بعبور الحدود اليمنية عند حلول ذلك التاريخ ما لم تصلهم أوامر خلاف ذلك . هذا وتسببت عاصفة رملية هوجاء دامت لمدة ثلاثة أيام في قطع الاتصالات اللاسلكية بين القائدين، وبدأت القوات السعودية غزوها لليمن في الموعد المحدد .

كان مقرراً للأمير «سعود» الذي كان يقود قوة من رجال الصحراء التي كانت تعسكر في «أبها» و «نجران» أن يشن الهجوم عبر الممرات الجبلية في أعالي جبال اليمن، إلا أن تقدمه تعثر بسبب طبيعة تلك المنطقة وبسبب ضرورة مواكبة تقدمه ومسيره مع فرق التموين التي اضطرت في أكثر من مناسبة إلى إنزال عربات التموين بالحبال من أعالي الصخور الشاهقة .

لم تكن مقاومة القوات المعادية سوى مقاومة متقطعة وكانت متقطعة حتى عند «البوابة الحديدية» الحامية لمدخل قرية «البقيم» والواقعة على الطريق الرئيسية المؤدية إلى «صنعاء»، واجه الجيش السعودي الذي كان تحت قيادة الأمير «فيصل» مقاومة قوية عند خط الوادي الذي يربط ميناء «ميدي» بمعقل «العراضة»(*) الجبلي المنيع، لكن زخم الهجوم الذي قامت به القوات السعودية أسفر عن دحر قوات العدو باتجاه الشاطئ وباتجاه الجبال . وبعد تلك الحادثة كان سهلاً على القوات السعودية إنجاز ما تبقى عليها من

(*) العراضة من قرى بللسمر وبلحمر في إمارة بلاد عسير .

أعمال، واستمرت هذه القوات في إنجاز مهامها وبشكل سريع إلى أن تمكنت في النهاية من احتلال «اللحية» وبعدها احتلت «الحديدة». هذا وتمكنت القوات السعودية من الوصول حتى أطراف ساحل الطيف في جنوب الحديدة، وأصبح الأمير «فيصل» الآن في موقف قوي فكان له إما أن يستمر في تقدمه مروراً بمناطق «تهامة» حتى يصل إلى حدود «عدن» أو أن يشق طريقه عبر الجبال ويهاجم «صنعاء» بالذات. كما كان بإمكانه وبالفعل القيام بهذين الأمرين لأنه كان هناك احتمال ضعيف في أن تقوم قوات الإمام التي انهارت معنوياتها بمقاومة قواته مع استثناء واحد هو أن تبدي مقاومة أخيرة للدفاع عن العاصمة.

لم يسغرق احتلال «الحديدة» ومناطق «تهامة» الواقعة إلى الشمال منها سوى ثلاثة أسابيع، ومن المؤكد أن مدة مماثلة يمكن أن تضمن للقوات السعودية ضم «اليمن» إلي مملكة «ابن سعود»، لكن «ابن سعود» في تلك المرحلة كان قد اكتسب عادات تتميز بالحيطة الناجمة عن متابعة بقية أعماله، وعليه تلقى الأمير «فيصل» (وبشيء من القنوط) أوامر من والده تمنعه من التقدم وتجاوز حدود «الحديدة» مهما كانت الأسباب، وفي نفس الوقت وجهت أوامر إلى «سعود» تستوجب بقاءه في المواقع التي وصل إليها والتي سرعان ما اتفق الطرفان على أن تكون مناطق حدودية بين الطرفين. في تلك الأثناء كانت السفن الحربية البريطانية والإيطالية والفرنسية قد توجهت إلى ميناء «الحديدة» متذرعة بالعديد من الحجج، ولم تأتي لأن لديها نية تقديم التهنئة للقائد السعودي المنتصر على البسالة التي أبداها في تلك المعارك،

كما أنها لم تكن تنوي تسهيل مهمته كسلطة فاتحة منتصرة، بل المرجح عدم إظهار القوى العظمى لاهتمامها المفاجئ باليمن هو إشعار الملك من الاستمرار في سياسته، لكن كان بإمكانه أن يصر على بقاء قواته في المناطق التي فتحها إلى أن تتكشف نتيجة المحادثات التي كان مقرراً لها أن تعقد في «الطائف» تحت رعايته، ولتحقيق حدوث مثل هذه المحادثات تم الإعلان عن هدنة، كما أن الإمام «يحيى» رشح السيد «عبد الله بن الوزير» أحد الرسميين البارزين في السلطة اليمنية ليمثله في تلك المحادثات.

وعقد المؤتمر في الوقت المحدد له، وفي تلك الأثناء قامت لجنة مصالحة تمثل مختلف الدول العربية يرأسها «هاشم باشا الأتاسي» من سوريا، و«محمد علي علوبة باشا» من مصر بزيارة «الطائف» للإشراف على سير أمور المؤتمر(*). وبالرغم من العقبة التي حدثت في اللحظة الأخيرة والتي كان سببها رفض الإمام في إقرار الاتفاق الذي تم التوصل إليه عن طريق الأطراف المتفاوضة، فقد تم التوصل إلى اتفاقية الطائف حسب ما جاء في أصول موادها، وتمت الإشارة بإجلاء القوات عن كافة الأراضي التي احتلتها، ويفترض أنه تم الاتفاق على ذلك الانسحاب مقابل دفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التي قيل بأنها وصلت إلى مائة ألف قطعة ذهبية كان المفروض أن يتسلمها «ابن سعود» لقاء خسائره عن تكاليف تلك الحملة.

(*) نضم لجنة المصالحة الحاج محمد ابن الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، والأمير شكيب ارسلان رئيس الوفد السوري في اوربا، انظر عبدالله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، جـ٢، ص٣٨٦.

وتم إعداد ترتيبات لاجتماع «الهيئة المشتركة للحدود» والتي كان من المفروض أن تعين الخط الفاصل للحدود، وفي العام التالي تم إنجاز هذه المهمة كما ينبغي، كما تم في عام ١٩٣٦ رسم خريطة للخط الحدودي الفاصل ومنذ ذلك الحين لم تقع أية أحداث حدودية تعجز السلطات الحدودية عن تسويتها على أرض الواقع.

وهكذا تم التخلص من مسببات التوتر والخلاف بين البلدين والتزم الطرفان وعلى مدى السنوات التالية بمضمون مسمى تلك الاتفاقية التي عرفت رسمياً باسم «اتفاقية الطائف» عام ١٩٣٦م. هذا ولم يعكر الحادث المؤسف الذي حدث خلال موسم حج العام التالي صفو تلك الاتفاقية. وكان الحادث أن قام ثلاثة حجاج يمانيين - بسابق تخطيط وإصرار - بمحاولة طعن «ابن سعود» عندما كان يقوم بالطواف حول الكعبة. ويمكن القول هنا إن فعلتهم تلك جاءت إما بسبب تعصب ديني أعمى أو بشكل مأجور نيابة عن شخص مجهول لم يصب الملك بجراح خطيرة لكن الأمير «سعود» حماه من الطعنات بجسده وأصيب بجراح عدة في ظهره وكتفيه عاناها لوقت طويل، وقام حراس الملك وعلى الفور بإطلاق النار على هؤلاء الثلاثة وأردوهم قتلى، وبعد ذلك الحادث تم توخي الحيطة لحماية أفراد السلطة من مثل تلك المخاطر المأجورة.

وقبل أن نعود إلى الوضع الذي وجد الملك نفسه حياله عام ١٩٣٠، لعله من الأنسب هناك الإشارة إلى أن الأمير سعود كان قد عين رسمياً عام ١٩٣٣ ولياً للعهد، وكان الناس قد بايعوه رسمياً ولياً للعهد وملكا على البلاد في المستقبل وضع ذلك الإعلان حداً لكافة التكهنات الخاصة بأمر من

سيتولى الحكم لاحقاً. وأصدر الملك في العام التالي مرسوماً ملكياً غير بموجبه اسم البلاد وأصبحت تعرف منذ ذلك الحين باسم «المملكة العربية السعودية». ولم يكن هذا التطور مجرد شيء اسمي بل عكس إرادة الملك في أن يضع كافة أرجاء المملكة تحت نظام إداري متجانس، خاصة في النواحي التي تتعلق بالأمور المالية وأمور الأشراف على عائدات الدولة، والتي كانت حتى ذلك التاريخ تتم بطريقة تقليدية. حدث من الصلاحيات والنشاطات التي كان يقوم بها الرسميون الحكوميون بشكل مستقل الأمر الذي جعل بعضهم يستاء من ذلك. والأمر الآخر الذي استاءوا منه أكثر من ذلك كان موضوع تدقيق دفاتر حساباتهم، وهكذا كان النظام القديم يخضع تدريجياً وبشكل ثابت للنظام الجديد إلا أن «ابن سعود» كان على قدر من الذكاء ودراية في مراعاة شعور الآخرين، والتغاضي عن بعض الأمور.

وعلى العموم فقد اتسم النظام القديم بالبساطة وكان من محاسنه العمل بشكل مكشوف لا يتيح مجالاً للمخالفات، وكان الشخص بصفته حاكماً على إقليم ما مسؤولاً عن جمع عائدات ذلك الإقليم وتحويل نسبة محددة منها إلى الخزينة المركزية، وما تبقى منها كان يغطي راتبه والنفقات الأخرى المستحقة له والتي كان يصرفها على تكاليف الأمور الأخرى المتعلقة بإدارته لذلك الإقليم.

ومن ناحية أخرى كان النظام الإداري التركي مشهوراً برداءته وعدم فعاليته وبكونه فاسداً حتى الصميم، ولا يمكن القول إن العرب تخلصوا من كل عيوب ذلك النظام. وبالرغم من ذلك ونظراً للدور الجديد الذي كان من الممكن للمملكة العربية السعودية أن تلعبه في المجالات الاقتصادية والدولية،

فكان لا بد أن تعدل آلية العمل الإداري للتوافق مع احتياجات العالم الحديث.

علاوة على ذلك كان من الواضح أنه من أجل تأمين الكادر الوظيفي الذي يمكن أن يدير شؤون هذه الآلية الجديدة، كان لا بد من إحداث بعض التعديلات على النظام التعليمي الذي أصبح حتى يومنا هذا قادراً على تأمين احتياجات البلاد. وكان لا بد من خوض معركة التضارب بين النظام الجديد والنظام القديم على أرضية حساسة وتجمع بين الدين والحضارة، فحسب المفهوم القديم كان المفروض بالتعليم أن يعتني حصراً بالدراسات الإنسانية وبالتحديد الدراسات الثقافية الإنسانية الخاصة بالعرب والتي يحتل الدين فيها مركز الصدارة والذي تتشعب منه مجالات أخرى خاصة بالفكر الإنساني وفق ما هو وارد في القرآن وفي السنة النبوية، ووفق كل ما تمكن المفسرون من الاجتهاد على الصعيد الأدبي وما طوره المؤرخون والجغرافيون والفلاسفة والعلماء... إلخ.

كما تضمن دراسة مضامين الشعر الجاهلي الذي صدر عن شعراء العصر الذهبي العربي. ومما لا يقبل الشك حتى وللحظة واحدة هو أن الشخص المتبخر في هذا الكم الكبير من الأدب العربي والمتفهم لمضامينه، لجدير بأن ينظر إليه على أنه رجل على قدر كبير من الثقافة حتى لو أنه لا يعرف كلمة واحدة من أي لغة أجنبية ولم يسبق له وأن درس أعمال أجنبية مترجمة. فإن مثل هذا الشخص هو خبير في مجال تخصصه وينظر إليه العرب على أنه «عالم» أو «طالب علم» حتى وإن لم يكن لديه معرفة تقنية من أي نوع. كان تاريخ «نجد» على مدى الخمسة قرون الماضية مرصع بأسماء المئات من هؤلاء

الرجال الذين كرسوا حياتهم للعلم والتعليم وتأليف الكتب. ومن ناحية أخرى يمكن القول إنه من الواضح أن كادر الخدمات المدنية يشتمل على مثل هؤلاء الرجال وإن تعبير «التمدن» في الصحراء الحربية ليدل على نطاق واسع على مفهوم الثقافة المادية الدنيوية للعالم العربي والتي تهدف إلى إعداد النشء الجديد ليأخذ مكانته في الحياة المعاصرة القاسية والمتقلبة.

إن ما هو مؤكد هو أن العرب في الجزيرة العربية لم يشعروا بضرورة التعليم المعاصر إلا بعد فتح مناطق الحجاز، كما أنهم تساءلوا وبشكل جاد عن مدى شرعية الثقافة الحديثة من منطلق إنها تسعى إلى تحويل الناس إلى الهدف الرئيسي في الحياة، بل إنها تمثل امتداداً للقيم العليا للفكر الإسلامي والذي يتجلى في إعداد المرء لنفسه لملاقات ربه بعد الموت. أبرز الحاجة الماسة إلى تعلم الأمور الدنيوية التي سرعان ما تم الاعتراف بها على أنها نتيجة متممة لا بد منهالإيجاد أرضية متكاملة في استيعاب الدراسات التقليدية، ولكن من سوء الحظ كان لا بد من تحصيل هذه العلوم الدنيوية من البلاد الأجنبية نظراً لعدم توافر الإمكانات المناسبة في مناطق الجزيرة العربية. شجعت الدولة هذا التوجه عن طريق توفير المنح الدراسية وتقديم المنح المالية للمبتعثين ليتمكنوا من مواصلة التحصيل العلمي في المدارس السورية والمصرية في المقام الأول، وبعدها الالتحاق بالمهاهد التربوية في بريطانية وفرنسا وألمانيا وبلدان أخرى بما فيها أمريكا. استمر العمل على ذلك المنهج منذ أيام الحرب العالمية الثانية.

كان الشيخ «حافظ وهبة» أول شخص يعينه الملك في وظيفة مدير التعليم الذي شرع في تحقيق بدايات سليمة في هذا المجال، كما أنه بذل جهوداً

لإدخال النظام التعليمي الحديث في مدارس المناطق الرئيسية في المملكة العربية السعودية، وذلك عن طريق تأمين الأبنية المدرسية وجلب المدرسين الأكفاء من مختلف بلدان الشرق الأوسط. كانت هناك مدرسة قائمة في قصر الملك بالرياض للتدريس وكان تشرف - ومنذ سنوات طوال - على تدريس الأمراء الشباب، وقد قام الأمير «سعود» الذي أصبح في تلك المرحلة ملكاً بخطوة يحتذى بها، إذ بنى مدرسة بالقرب من قصره بالرياض وكانت نموذجاً مطابقاً وإلى حد ما للمدارس العامة البريطانية. وجلب لتدريسهم أساتذة اختارهم من مصر. كذلك قام أخو الملك الأمير «عبد الله» ببناء مدرسة مماثلة في الرياض ليدرس فيها أبناء أسرته، كما قام الأمير «فيصل» ببناء مدرسة في «الطائف» ليدرس فيها أبنائه وأقران أبنائه من أبناء تلك البلدة. ومما لا شك فيه أن تعاليم العلوم الحديثة آخذة في الازدياد في المملكة، كما أن عدد المنح الدراسية التي تؤمنها الحكومة تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ منحة سنوية، وبلغ عدد المنح الدراسية في عام ١٩٣٥ حوالي ٧٠٥ منحة اشتملت على ٣٨٨ منحة إلى مصر و ٢٥٩ منحة إلى سوريا و ٤٦ منحة إلى أمريكا وبلدان أخرى بما فيها بريطاني.

وعندما طلب من «حافظ وهبة» أن يشغل منصب السفير في البعثة السورية في لندن عام ١٩٣٠، خلفه في منصبه كمدير للتعليم الشيخ «الطاهر الدباغ» الذي بقي في ذلك المنصب لبضع سنوات انتقل ذلك المنصب من بعده إلى الشيخ «محمد بن مانع» وهو شخصية بارزة وذات عقلية متنورة من بين مشايخ مكة، علماً بأنه أصلاً من مناطق «نجد». ويمكن أن نحكم على الوضع التعليمي في المملكة وفقاً لإحصائية عام

١٩٥٢/ ١٩٥٣ التي تشير إلى أن عدد المدارس في القرى بلغ ١٥٩ مدرسة يعمل فيها ٢٢١ مدرساً وتخدم عشرة آلاف وثلاثمائة وتلميذ واحد (١٠٣٠١) أي بمعدل ٦٥ طالباً في المدرسة الواحدة وبمعدل ٤٦ طالباً في الفصل الواحد، وبلغ عدد المدارس الابتدائية مائة وسبعين مدرسة يعمل فيها ألف ومائتان وأربعون مدرساً ويدرس فيها ٣٠٨٤٦ طالباً أي بنسبة ١٨١ طالباً في المدرسة الواحدة وبمعدل ٢٥ طالباً في الفصل الواحد، هذا كما كان يوجد أحد عشر مدرسة خاصة يدرس فيها ٣٥٦٨ طالباً ويعمل بها ١٤٩ مدرساً (بمعدل ٣٢٥ طالباً في المدرسة الواحدة و٢٤ طالباً في الفصل الواحد). وبلغ عدد المدارس الحكومية الثانوية أحد عشر مدرسة يعمل بها مائة وخمسون مدرساً ويدرس فيها ١١٠٥٠ (بمعدل ما يزيد على ألف طالب في المدرسة الواحدة، وبمعدل ٣٧ طالباً في الفصل الواحد). وبهذا الصدد نشير إلى أنه كانت هناك ثلاث مدارس ثانوية خاصة يدرس فيها ٤٣٨ طالباً ويعمل بها ٢٦ مدرسا (بمعدل ١٤٦ طالب للمدرسة الواحدة وبمعدل سبعة عشر طالبا في الفصل الواحد) وكان هناك تصنيفات متعددة من الدينية بلغ تعدادها ثلاثة عشر معهداً يعمل بها مائة مدرس ويدرس فيها قرابة ألف ومائة طالب، وكان هناك أيضاً ثمانية معاهد بها خمسة عشر مدرساً يشرفون على إعداد ٢٦٣ طالباً سيتخرجون ليعملوا في حقل التعليم، كما كانت هناك ستة معاهد مسائية يدرس فيها أربعون مدرساً أصول تدريس اللغة الإنجليزية، علاوة على هذا كانت هناك مجموعة من المدارس المختلفة التابعة لشركة «أرامكو» في الظهران تقدم دورس في التدريبات التقنية لعدد كبير من موظفيها، إضافة إلى أنها تقدم مواد عامة في المحاسبة والأعمال

الإدارية بمعدل بلغ ١٣٧٤ طالباً في الشهر. فمن وجهة النظر التعليمية فإن الوضع الذي وصلت إليه المملكة الآن يبين جانباً مغايراً ومتميزاً بالمقارنة مع الوضع قبل عشرين عاماً.

لكن هذه الإنجازات كلفت الكثير من المال، ويجب علينا الآن أن نرجع إلى المرحلة التي تركنا فيها «ابن سعود» يتساءل في «الطائف» عن الكيفية التي يمكن للأموال الزهيدة المتوافرة لديه أن تسد الاحتياجات الملحة الراهنة، ناهيك عن خطط التطوير وإعادة البناء التي كان «ابن سعود» أدبياً ملتزماً بها خاصة في الأماكن المقدمة.

وكما شاهدنا سابقاً، كان عليه أن ينتظر مدة أربع سنوات ليحصل على التعويضات المتواضعة التي جاءته بسبب حرب اليمن وهي الحرب التي عمل كل جهده لتفاديها. لكن عند ذلك الوقت كان «ابن سعود» قد تلقى تقريراً غير متوقع لم يكن بالحسبان، حدث ذلك أثناء مراجعته لميزانيته في الطائف. كان الوضع المالي وضعاً ميؤوساً منه. وبالرغم من حملات الصيد التي كان يقوم بها، وبالرغم من العديد من المشاغل الأخرى، إلاأن الكآبة كانت واضحة على محيا الملك.

وفي الوقت نفسه كانت تدور أحاديث بين الناس عامة حتى في الإدارة المسؤولة، عن وجود كميات هائلة من الثروة المعدنية في البلاد مدفونة في الأرض قيد الاستكشاف، أو على الأقل لم يتم استخراجها. وكان الاعتراض الرئيسي على هذا الاستخراج هو أن أي نشاط من هذا النوع يفترض التعاون مع الأجانب الذين هم وحدهم يمتلكون الخبرة الضرورية ورأس المال اللازم لتحقيق ذلك الغرض، سبق لـ «ابن سعود» نفسه أن مر

بتجربة من هذا النوع، لكن قلما يثنيه الفشل الذريع الذي لحقه من جرائها عن محاولة القيام بواحدة أخرى.

منح «ابن سعود» عام ١٩٢٣ وبتشجيع من قبل السير «بيرسي كوكس» امتيازاً للنقابة العامة الشرقية في لندن Eastern General Syndicate if London مع شروط سهلة للتنقيب على النفط في كافة مناطق المنطقة الشرقية، وكان الشرط الوحيد الذي فرضه على تلك النقابة هو أنه أصر على أن تدفع الشركة وبشكل مقدم أجرة سنوية مقدارها ألفي جنيه استرليني، وأن تستمر في جهودها الحثيثة إما للتوصل إلى استخراج النفط أو التأكد من عدم وجوده. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السير «بيرسي كوكس» كان يتمنى لو أن شركة النفط البريطانية الفارسية Anglo-Persian Oil Company . تكون صاحبة ذلك الامتياز، لكن «ابن سعود» كان غير راغب أن يعطي ذلك الامتياز إلى شركة حكومية خشية احتمال حدوث مضاعفات سياسية لذلك الأمر. هذا وحصلت تلك النقابة البريطانية التي كان الميجر «فرانك هولمز» ممثلاً لها على امتياز مماثل للتنقيب عن النفط في الجزر البحرينية لكنها حولت ذلك الامتياز إلى شركة مكسيكية والتي حولتها بدورها ولأسباب فنية إلى نفط من ولاية كاليفورنيا الأمريكية "Standard Oil Company" ، ويبدو أن الشركة الأمريكية حصلت على هذا الامتياز بعد أن عرضته الشركة المكسيكية على الشركة البريطانية الفارسية، والتي بدورها رفضته. وعند هذا القدر من تطور الأحداث كان كل ما يعني «ابن سعود» أنه حصل على أربعة آلاف جنيه بريطاني كأجرة مقدمة عن سنتين. وبعد مضي فصلين من عمل ناجح قام به خبراء نفط جيولوجيون بلجيكيون قررت النقابة البريطانية عدم القيام بالمزيد من أعمال التنقيب، وعليه قام «ابن سعود» عام ١٩٢٨

بإلغاء ذلك الامتياز بعد أن وجه إشعاراً حسب الأصول إلى الشركة صاحبة الامتياز.

على أي حال ووسط ظروف عام ١٩٣٠ التي تغيرت إلى حد كبير، بدا من الممكن أن تكون بعض شركات النفط مستعدة لدفع مبالغ كبيرة مقابل حصولها على الحق في معاودة التنقيب عن النفط في مناطق شرقي الجزيرة العربية، خاصة وأنه تم العثور على النفط في أحد الجزر البحرينية. كانت حاجة الملك الملحة في ذلك الوقت هي الحصول على أموال يستطيع من خلالها مجابهة العاصفة الاقتصادية ومواجهتها إلى أن يتمكن من إعادة ترتيبات الحج على شكل يعود عليه بالكسب المادي الأكبر. وبالتأكيد لم يكن يصبو في تلك المرحلة إلى أكثر من ذلك، كما أنه لم يكن متفائلاً بخصوص عائدات مثل ذلك المشروع. نظر وزير ماليته ذو الخيال الواسع إلى مؤشرات المستقبل على أنها وردية زاهرة، وعليه وافق الملك (وهو في مزاج أكثر من الأحوال العادية) على أن يقوم بالخطوة الأولى باتجاه الغاية المنشودة. ومن غرائب الصدف أن السيد «تشارلز كرين» المليونير الأمريكي كان في «القاهرة» في ذلك الوقت. وكان السيد «كرين» قد أبدى قبل عقد من الزمن تعاطفه مع الغرب بخصوص خطة الحلفاء الرامية إلى وضع «سوريا» رغماً عن إرادتها تحت الانتداب الفرنسي. هذا وكان السيد «كرين» أيضاً قد قام مؤخراً بزيارة إلى «اليمن» وقدم إلى حكومة الإمام «يحيى» مساعدات سخية تتعلق ببناء الطرق وإدخال التحسينات على الموانئ هناك، كما سبق له في عام ١٩٢٦ أن قام بزيارة إلى «جدة» للتعرف على «ابن سعود» الذي كان في ذلك الوقت في المدينة ولم يتمكن من مقابلته. إن ما

كان شبه مؤكد هو أن السيد «كرين» كان بإمكانه أن يعود إلى «جدة» إذا حصل على تأكيدات من أن الملك سيكون في استقباله هناك، وقد وافق الملك على أن يتم إطلاع السيد «كرين» بأن «ابن سعود» سيكون في «جدة» لمدة أربعة عشر يوماً اعتباراً من بدء موسم حج عام ١٩٣١، والذي تصادف حدوثه في ذلك العام في آخر يوم من شهر نيسان.

وحسب الأصول تم اللقاء بين الاثنين في جو ودي للغاية، وتمت على مدى سلسلة من اللقاءات مناقشة الاحتمالات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، ونتيجة لتلك المحادثات عرض السيد «كرين» على الملك أن يستفيد من خدمات السيد «كارل إس توتشيل» ولمدة ستة أشهر دون أن يدفع أجراً له. والجدير بالذكر أن «كارل» كان مهندساً كفوءًا متخصصاً في مناجم الثروات الطبيعية، وسبق له أن عمل مع السيد «كرين» في اليمن وأثيوبيا (الحبشة).

وصل السيد «توتشيل» إلى «جدة» خلال صيف عام ١٩٣١، وفي ربيع عام ١٩٣٢ توصل إلى نتائج أوردها في تقريره الذي قال فيه وبثقة تامة بأن منطقة الظهران تحتوي على النفط وأن الكميات الموجودة جديرة بالاستخراج، وقال أيضاً إن الأوائل استنفدوا كافة ثروات منجم «مهد الذهب» القديم المهجور والذي يقع في منتصف الطريق بين «جدة» و«المدينة». هذا وتناول تقريره أيضاً مناطق أخرى تحدث عنها بنفس صيغة التفاؤل، وعاد السيد «توتشيل» إلى أمريكا على أمل أن يثير اهتمام مختلف الشركات الأمريكية في التنقيب عن الثروات المعدنية والطبيعية الموجودة في الصحراء العربية. وبعد ذلك عاد السيد «توتشيل» إلى السعودية وبقي فيها

لعدة سنوات عمل خلالها في عدة مشاريع عائدة للدولة، وبقي منذ ذلك الحين يتردد على المملكة في زيارات متكررة.

حظي تقرير السيد «توتشيل» باهتمام الشركة الأمريكية للنفط في ولاية كاليفورنيا وهي شركة Standard Oil Company (S.O.C) ، وبعد أن أجرت استفسارات أولية تعلقت بمدى الاستعداد المبدئي للحكومة السعودية في منحها امتيازاً للتنقيب عن النفط، أرسلت تلك الشركة ممثلها السيد «لويد هاملتون» إلى السعودية، ورافقه في تلك الزيارة السيد «توتشيل» بصفة مستشار فني، وكلفت الشركة السيد «هاملتون» بإجراء مفاوضات مع الحكومة السعودية. تم الإعلان عن نية الحكومة السعودية (لكن مع شيء من التحفظ) في مناقشة أمر إعطاء امتياز ما للتنقيب عن أماكن الثروات المعدنية في المملكة، وسافر السيد «هاملتون» إلى «جدة» وتبعه إلى هناك السيد «لونغ ريك» بصفته ممثلاً عن شركة الزيت العراقيةIraq Petroleum Company كما توجه إلى هناك الميجر «فرانك هولمز» مندوباً عن شركةEastern General" Syndicate" والتي كما سبق وأشرنا كانت تنظر إلى الامتياز الخاص بالتنقيب عن النفط على أنه مجرد وأمر بسيط، وكان الشرط الرئيسي الذي فرضته الحكومة السعودية بخصوص المفاوضات الجديدة هو أنه يتوجب على الجهة التي تفوز بذلك التنافس أن تدفع بالذهب - وعند توقيع الاتفاق - مبلغاً وقدره مائة ألف جنيه استرليني، كما اشترطت أيضاً أن يتم تقديم نشرات أولية وبشكل مستمر عن حالة تلك المشاريع. وتركزت القضية برمتها على موضوع المبلغ المتوجب دفعه كدفعة أولية وعلى انسحاب شركةEastern" General Syndicate" ، وكذلك رفض شركة الزيت العراقية (IPC) في أن

ترفع قيمة المناقصة التي تقدمت بها لتصل إلى مائة ألف جنيه استرليني. تركت هذه الأمور المجال مفتوحاً أمام الشركة الأمريكية (S.O.C) لتنفرد بالعرض وأن تدفع بالذهب مبلغ خمسين ألف جنيه استرليني، وتبع ذلك الكثير من المحادثات المتعلقة بتفاصيل الموضوع وبالمفاضلة بين الأسعار، إلى أن تم في الثالث من آيار عام ١٩٣٣ التوقيع على «الامتياز» ووقع السيد «عبد الله السليمان» وزير المالية عن الجانب السعودي، ووقع عن الجانب الأمريكي السيد «لويد هاملتون»، ولم يمضي وقت طويل على هذا الاتفاق حتى قام السيد «توتشيل» نيابة عن شركة أمريكية بريطانية بإجراء محادثات مع الحكومة السعودية للحصول على امتياز للتنقيب عن مناجم الذهب في الصحراء العربية.

قللت احتمالات وجود الذهب من مدى جدوى استخراج الذهب في منجم «مهد الذهب» القديم والذي سبق أن استنفدت طاقته الإنتاجية عام ١٩٥٣. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك المنجم ساهم وبشكل متواضع في إثراء عائدات الدولة السعودية التي في النهاية تقاسمت مع الشركة الأجنبية الربح الصافي والذي وصل إلى عشرة ملايين دولار. وبعد بضع سنوات كانت التقارير المتعلقة بمنجم «ظلم» بالقرب من «المويه» تقارير إيجابية، فلذلك أنفقت الحكومة مبالغ طائلة لتطويره، لكن ذهبت تلك المبالغ سدى إذ بلغ إجمالي إنتاج المشروع ما يعادل ٩٠٠ جنيه إنجليزي ذهبي (أي ١٨٠ أونصة ذهبية أو ما يعادل ألف ريال) ذلك مقابل النفقات الفعلية التي وصلت إلى حوالي ثلاثين مليون ريال. كانت السلسلة الجبلية في مناطق الحجاز إضافة إلى سفوحها على كلا الجانبين مغطاة بالمناجم المحفورة منذ

زمن قديم، لكن يبدو أن عمال المناجم في زمن سليمان -عليه السلام- وكذلك الخلفاء العباسيون قد أخذوا كل قطعة معدنية نفيسة ولم يتركوا أي شيء للأجيال اللاحقة. وتجدر الإشارة هنا أن الذهب الذي تم استخراجه من منجم «مهد الذهب» كان من البقايا التي تم الوصول إليها بفعل الوسائل الحديثة التي استخرجتها من مناطق عميقة لم يكن بمقدور عمال المناجم الأوائل أن يصلوا إليها.

أما قصة النفط فكانت مختلفة تماماً، وهي قصة رومانسية حقيقية، وذلك من حيث تطور أحداثها المذهلة بدءاً من خطوات العمل الأولى التي قام بها الخبراء الجيولوجيون الأمريكيون في مناطق الصحراء حتى تم اكتشاف واستحراج النفط من أعماق سحيقة في باطن الأرض. ولسرد كامل القصة نحتاج إلى العديد من المجلدات، لكن يمكن تلخيص القصة من هذه النقطة فصاعداً على الشكل التالي: طلب «ابن سعود» ماء فمنت عليه السماء بالحليب وحاءته الخيرات متتالية على طبق فخم مهيب. كان الملك قنوعاً بذلك الكسب المفاجئ ولم يكن ليبالغ بأفكاره المتعلقة بتطلعاته نحو المستقبل، إلا أن الشركة الأجنبية كان تصبو إلى مكاسب أكبر واستمرت في أعمالها للبحث عن الكنز المدفون. وفي عام ١٩٣٥ تقرر وجود النفط في منطقة الظهران بكميات تجارية، كما أن أحد الآبار تكشف عن تدفق كميات ملحوظة الأمر الذي رفع من معنويات وتفاؤل الناس عامة. وبدأ إنتاج النفط الفعلي عام ١٩٣٨، وفي العام التالي وصل حجم الإنتاج السنوي إلى حوالي مليون طن سنوياً، الأمر الذي يعني تحقيق عائدات مالية للدولة تصل إلى مائتي ألف من العملة الذهبية (لنقل ما يزيد أو ما يقل قليلاً عن مليون

جنيه استرليني حسب معدل السعر في السوق الحرة)، لكن تلك الثروة التي كانت خيرة جداً لم تدم طويلاً. فمع اندلاع الحرب تطلبت سياسة الحلفاء تجميد إنتاج النفط عند المستوى الذي كان قد وصل إليه، كما أن ثمة ضرر آخر ألحق بالمصالح السعودية بسبب توقف قدوم الحجاج إلى المملكة ونجم ذلك عن دخول إيطاليا الحرب إلى جانب الأعداء، والحقيقة أن أمريكا وبريطانيا قدمتا مساعدات سخية إلى حكومة ابن سعود لتعدل خسارة الميزان التجاري الناجمة عن الاستراتيجية التي نهجها الحلفاء، ناهيك عن المساعدات الفنية التي حصلت عليها حكومة «ابن سعود» لتطوير المشاريع المختلفة ذات الفائدة والمردود الدائمين للمملكة، إضافة إلى أن رفاهية مستوى المعيشة في السعودية في زمن الحرب كانت أفضل مما هي عليه في أي بلد آخر من العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية.

على أي حال استاءت المملك العربية السعودية - وهو أمر طبيعي - من تقليص مصادرها الطبيعية من طرف واحد، لكن انسحاب إيطاليا من الحرب واحتواء العالم الغربي ألمانيا بشكل مؤثر في عام ١٩٤٤ ساهمت جميعها في إعادة تدفق الحجاج وأزالت الحظر المفروض على إنتاج النفط. وجاءت عاقبة الأمور على نحو رائع، فازداد إنتاج النفط بسرعة فائقة إلى أن وصل في عام ١٩٥٢ إلى أربعين مليون طن، في حين بلغ إنتاجه خلال سنوات الحرب مليون طن فقط. وعلى أساس الامتياز الممنوح فيعني هذا القدر من الإنتاج تحقيق دخل يقدر بأربعين مليون جنيه استرليني، إلا أن إدخال بند الضريبة على الدخل إضافة إلى الاتفاق الذي تمت مناقشته مؤخراً والقاضي بتقسيم عائدات النفط بين الحكومة والشركة المنتجة على مبدأ خمسين بالمائة

لكل فريق، جميعها ضاعفت المبلغ الذي يمكن للحكومة أن تحصل عليه. ومن المحتمل أن يتم إنتاج النفط على مثل هذا المعدل في المستقبل المنظور، لكن مع أخذ موقف العديد من الدول الأخرى بعين الاعتبار[1].

والنقطة الهامة الواجب إدراكها هي معرفة قدرة استيعاب السوق العالمية للنفط، ومعرفة الوضع المالي المتشابك والمعقد في دول العالم. جرد ذلك الوضع نفط المملكة من ميزة كونه سلعة تتم المتاجرة فيها بالدولار الأمريكي. علاوة على ذلك تواكبت التطورات التي حدثت في الكويت والعراق على التطورات التي حدث في المملكة العربية السعردية. والجدير بالذكر أن الكويت تعتبر منتج رائع بالمقارنة مع حجمها، وكانت إيران في تلك الفترة خارج نطاق السوق النفطية، لكن سرعان ما أصبحت بلداً مصدراً للنفط وعلى نطاق واسع، ودخلت أيضاً مجال التنافس على الأسواق العالمية. وظهرت قطر كمصدر للنفط في حين حافظت البحرين على مكانتها كمنتج ومكرر للنفط.

امتد العمر بـ «ابن سعود» العظيم وعاش ليرى المبلغ الزهيد الذي دخل إلى خزينته خلال عامه الأول في الرياض (١٩٠٢ - ١٩١٢) وهو يتضاعف. وصل المبلغ في ذلك العام إلى خمسين ألف جنيه لكن تضاعف ليصل إلى مائة ألف جنيه بعد أن فتح «ابن سعود» إقليم «الأحساء»، وذلك على مدى الفترة بين ١٩١٣ و ١٩٢٥. واستمر ذلك المبلغ في الازدياد بشكل ثابت إلى أن وصل إلى معدل أربعة إلى خمسة ملايين جنيه إثر ضم

(١) دلت الأرقام التي نشرت عام ١٩٥٣ على إنتاج إجمالي بلغ (٤١) مليون طن من النفط الخام، وتدل نتائج الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٥٤ على معدل مستوى يصل لحوالي (٤٥) مليون طن.

لمناطق الحجاز على مدى الفترة ما بين ١٩٢٦ - ١٩٣٧ . ازداد هذا المبلغ أيضاً بحوالي مليون جنيه مع بدايات العائدات النفطية على مدى الفترة ما بين ١٩٣٨ - ١٩٤٤ ، ولا يشمل ذلك الرقم المعونات المالية التي قدمتها أمريكا وبريطانيا إلى المملكة أثناء الحرب العالمية الأولى . ومنذ ذلك الحين فصاعداً تسارع تزايد الدخل بشكل منقطع ، وكانت نتيجة ذلك التسارع أن نعم «ابن سعود» في السنة الأخيرة من عهده بمشاهدة أن العائدات التي بدأ بها حياته كحاكم مطلق على الصحراء العربية قد تضاعفت بمقدار ألفي ضعف إذ وصلت إلى مبلغ مرموق بلغ مائة مليون جنيه استرليني في العام الواحد[١] .

لم يكن دخل «ابن سعود» على أي صعيد كاف ليؤمن احتياجاته والتزاماته كحاكم على البلاد ، لكنه كان دائماً ينظر إلى العقد الأول من حكمه على أنه أفضل سنوات عمره . وفي السنوات الأخيرة من عمره تضافر وهن جسده مع حرصه على خيرات البلاد ليثقلا كاهله الذي طالما حمل عبء المسؤولية بهمة ونشاط عبر مسيرة سنوات العسر والضيق . كان التحول السياسي والاقتصادي الذي شهدته الصحراء العربية على مدى نصف قرن بمثابة إنجاز حري بأي شخص أن يفتخر به ، لكن «ابن سعود» لم يكن ليحب الأبهة والخيلاء وضروب الرسميات الفارغة . جعلت تلك الميزات منه إنساناً كامل الصفات و استثنته من بين أقرانه ورجال عصره . ولم يكن ليحب الأساليب الجديدة التي توجب عليه أن يستسلم لها كثمناً للنجاح الذي حققه .

(١) دلت الميزانية الأولى المعلن عنها على عائدات تقريبية بلغت عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ واحد وعشرين مليون جنيه ونصف المليون ، بما فيها أربعة عشر مليون جنيه من عائدات النفط ، وبلغت تقديرات الميزانية لعام ١٩٥١ تسعة وأربعون مليون جنيه منها ثمانية عشر مليون من عائدات النفط وستة عشر مليون من ضريبة الدخل ، ووصل إجمالي الدخل لعام ١٩٥٢ مائة مليون جنيه . . . ومنذ ذلك التاريخ لم تصدر أية أرقام خاصة بالميزانية .

كان العالم يتجه ببطء وبإصرار نحو حرب عالمية ثانية. وشهدت مدينة الطائف محادثات تتعلق بإبرام اتفاقية صداقة مع «ألمانيا»، وكلف السفير الألماني في بغداد ليكون سفيراً لدى ديوان «ابن سعود»، وكانت مسودة المعاهدات الأخرى مع إيطاليا وفرنسا قد وصلت إلى مراحل شبه نهائية على أمل أن يتم التوقيع النهائي عليهما في روما وباريس خلال الجولة التي كان من المقرر أن يقوم بها الأمير «فيصل» إلى أوروبا عام ١٩٣١. وكانت تلك هي ثالث زيارة يقوم بها الأمير «فيصل» إلى دول العالم الغربي. شملت تلك الزيارة إلى كل من بولونيا والاتحاد السوفيتي وتركيا، وقد سبق لبعثة بولونية برئاسة الكونت «رازنبسكي» وعضوية مفتي تلك الديار المسلمة أن زارت «جدة» قبل زيارة الأمير «فيصل» إليها. وفي شهر أيلول توجه «ابن سعود» بنفسه من الطائف إلى جدة ليتفقد باخرة بولونية على متنها حمولة من الأسلحة كانت قد أرسلت إليه من قبل حكومة بولونيا، وكان ذلك واحد من الإجراءات التي تأثرت بقرار حكومة «ابن سعود» الخاص بتأجيل دفع الديون المستحقة على الدولة. هذا وأسفرت الحرب والتغييرات المترتبة عليه في الوضع البولوني عن توقف الدفعات المالية، وبقي القسم الأعظم من الديون غير مستوفي. وبذلت روسيا نشاطاً ملحوظاً خلال بداية الثلاثينيات استهدفت منه تحقيق بعض الأمور التجارية مع الدول العربية وبالتحديد مع السعودية واليمن. وعليه بادرت الحكومة السوفيتية بإنقاذ الوضع المالي المتدني لحكومة «ابن سعود» بأن أرسلت شحنة من الوقود والبضائع الأخرى، وعندما عرضت تلك البضائع في السوق بأسعار

مغرية، ورغم ذلك وجدت الحكومة السعودية نفسها مضطرة لاتخاذ إجراءات مستقبلية تهدف إلى عدم تشجيع مثل تلك المغامرات.

كانت السلطات السوفيتية عند حلول عام ١٩٣٨ قد أدركت بأن آمالها قد باءت بالفشل فيما يخص إنشاء قاعدة لنشر أفكارها السياسية عن طريق نشاطات تجارية لا تسعى من ورائها لأي كسب مادي. ومع حلول ذلك العام قامت الحكومة السوفيتية باستدعاء كافة عناصر بعثتها الدبلوماسية العاملة في الصحراء العربية لمحاسبتهم على فشلهم. كما قامت الحكومة السوفيتية بتصفية كافة أعضاء البعثة بمن فيهم «حكيموف» والشخص الذي خلفه في منصب رئيس البعثة في «جدة» والمدعو «تويمتوف»، إضافة إلى عدد من السيدات اللاتي كن يعملن في البعثتين، ونجا من القتل طبيب البعثة الوحيد الذي رفض أمر الاستدعاء إلى «موسكو» واعتنق الإسلام ليلتحق بالكادر الطبي السعودي.

وفي تلك الفترة كانت تركيا على علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية بالرغم من الإجحاف والتحامل الذي سببه تصرف تركيا تجاه الدين الإسلامي. وجاءت زيارة «فيصل» إلى تركيا من باب الكياسة والمجاملة، علماً بأن العلاقات بين البلدين لم تعد إلى حالتها الطبيعية إلا بعد وفاة «كمال أتاتورك» عام ١٩٣٨.

حملت الحرب التي دارت عام ١٩٣٥/ ١٩٣٦ بين إيطاليا وأثيوبيا «ابن سعود» على الاعتقاد بأن سياسة الدولة البريطانية العظمى تميل للتضييق على الدول الأخرى. وظل «ابن سعود» إلى أن سقطت «أديس أبابا» وحدثت كارثة ضم أثيوبيا، يرفض أن يؤيد مقولة بعض الأشخاص من أن بريطانيا

يمكن أن تتنحى جانباً وتسمح لتلك المأساة أن تحدث وبأشنع صورها.

أما بخصوص عصبة الأمم، والتي لم تكن المملكة العربية السعودية عضواً فيها علماً بأنها اعتادت على أن يصلها من عصبة الأمم منشورات تتعلق بالحقوق والدول والإنسان، فيمكن القول إنه لم تراود «ابن سعود» أوهام بأن العصبة كانت قادرة على حماية حقوق الدول الصغيرة أو أن بمقدورها منع حدوث الحروب التي كان يعتبرها حالة طبيعية مصاحبة لوجود الإنسان على الأرض وأن يتكرر حدوثها على فترات. تعلم العرب من التجربة التي مروا بها في الحرب العالمية الأولى أنه يمكن للضعيف أن يجعل من الصراعات التي يخوضها القوي شيئاً طيباً يخدم مصالحه. لم يسفر عن الحرب العالمية الثانية أي شيء يمكن أن يقوض هذا المبدأ، بل جاءت عاقبة تلك الحرب لتقنع «ابن سعود» بأن حرباً عالمية ثالثة محتومة كانت على وشك الحدوث. انتقد «ابن سعود» الحلفاء لتأخرهم في التحرك الذي جاء بعد أن أصبح العدو في موقف قوي جداً يصعب مهاجمته دون مخاطر تذكر.

ولم تكن لدى «ابن سعود» شخصياً أية شكوك حول المنهج السياسي الصائب الذي كان يتوجب عليه اتباعه لخدمة مصالحه وخدمة مصالح شعبه في الساحة الدولية، علماً بأن العديد من مسشاريه لم يعربوا عن آرائهم تلك لكونهم كانوا يراقبون القوة المتنامية لدول المحور. فبالنسبة له لم تعد بريطانيا كما كانت لفترة طويلة في تلك المرحلة القوة العظمى الوحيدة في العالم فحسب بل كانت أيضاً القوة الوحيدة التي تلاقت مصالحها مع مصالح «ابن سعود» في موضوعات شتى، ولذلك كانت الصداقة مع بريطانيا بمثابة حجر الزاوية الرئيسي في سياسته الخارجية. لم يعد هناك أي مجال لتهتز قناعاته

بآراء الآخرين. لم تكن أمريكا بالطبع قد ظهرت على الساحة السياسية للمملكة العربية السعودية، ولم يسفر موضوع سحب أفراد البعثة الدبلوماسية الروسية من «جدة» عن أي ندم أو أسف، بل في الواقع توازن رفض «ابن سعود» في إعطاء إذن أو تقديم تسهيلات لأي جهة تجاهر علناً بأي دين سوى الدين الإسلامي على الأرض السعودية، مع امتعاضه الظاهر لإقامة أي تعاون مع أي دولة تجاهر بعدائها لأي دين سماوي.

كانت تركيا تحت حكم نظام «أتاتورك» عرضة لأن ينظر إليها شزراً وبارتياب للأسباب التي أشرنا إليها سابقاً. ولم يكن «ابن سعود» ليسمح لبريطانيا رغم علاقته المميزة بها في حريته التامة بالحفاظ على علاقات ودية وحميمة مع دول غربية أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا وهولندا، ولم تكن هولندا تقل أهمية عن سابقاتها الأخرى بسبب سيطرتها على مناطق «شرقي الإنديز» التي كان يأتي منها القسم الأعظم من الحجاج قبل حدوث فترة التدهور الاقتصادي.

أما في العالم العربي فقد عادت العلاقات بين السعودية ومصر منذ عام ١٩٣٦ إلى طبيعتها الودية، وكان موضوع عدم التدخل في شؤون العديد من المناطق الواقعة تحت الانتداب البريطاني عاملاً أساسياً في علاقاته وتعامله مع دول الانتداب. علماً بأن «ابن سعود» إلى جانب عدد آخر من قادة العرب كانوا قد أعربوا عن تعاطفهم مع قضية العرب في فلسطين. وربما كانت لدى «ابن سعود» بعض المخاوف والشكوك المتعلقة بقيادة الثورة التي حدثت في منتصف الثلاثينيات وبالأساليب التي كانت تلك القيادة تتبعها. وعليه رفض «ابن سعود» بالاشتراك مع القادة العرب الاقتراح

الصادر عن هيئة مفوضية «بيل» عام ١٩٣٧ والرامي إلى تقسيم فلسطين، كما رفضوا «الورقة البيضاء» التي صدرت عام ١٩٣٩ . كما ظل فاتحاً الباب على مصراعيه للتدخل في تسوية القضية الفلسطينية في حالة رغبة دولة الانتداب المشاركة بذلك. هذا ولم يصدر عن الحكومة البريطانية أية دعوة من هذا القبيل موجهة إلى الرجل الذي كان من المحتمل لسمعته ومكانته فقط أن تسفران عن تسوية لمشكلة شائكة للغاية. وأخيراً وبعد عقد من الزمن تم حسم تلك المشكلة عن طريق اللجوء إلى السلاح بعد أن تخلت بريطانيا عن انتدابها على فلسطين مؤيدة فكرة التقسيم.

احتار «ابن سعود» بهذا الخصوص وبخصوص مواضيع أخرى وبالتحديد حيال التصرف الذي كانت تنتهجه الحكومة البريطانية نحوه شخصياً ونحو حكومته بشكل عام. وكان أحياناً يعرب عن ذلك الاستياء بصوت مسموع، وخاصة لانعدام ظاهرة التعامل بالمثل التي طالب بها بناءً على تفضيله لبريطانيا على كافة الدول الأجنبية الأخرى. فقد سبق له أن أبدى العديد من الاتفاقيات حيال الأمور التي كان من الممكن أن تتحسس منها الحكومة البريطانية. ومن دون أن يعلن رسمياً عن تخيله عن مطالبته المشروعة بمنطقة «معان – العقبة»، فقد وافق على احترام الخط الحدودي القائم هناك بفعل الأمر الواقع. وكان «ابن سعود» أيضاً قد وافق على حدود واضحة لا لبس فيها بين السعودية والعراق، والتي كان فيها بعض الضرر لرعاياه، كما أنه لم يطالب بأية حقوق في مناطق الخليج التي اعتبرتها بريطانيا مناطق خاصة تابعة لسيادتها وسيطرتها المباشرة. كان «ابن سعود» قد وافق بموجب اتفاقية تم التوصل إليها على أنه سيتعاون مع الحكومة البريطانية في القضاء على

تجارة العبيد، كما أنه لم يؤكد أو يلح على انتصار بلاده على اليمن. . . إلى آخر ذلك من الأمور التي كانت بريطانيا تقابلها بجفاء. ولم يكن بمقدوره تفسير أو إيجاد سبب لتلك المواقف، ويبدو أيضاً أن الحقيقة التي لا تقبل الجدل بأن استقلاله المطلق على الصعيدين المحلي والخارجي كان سبباً في تلك المواقف البريطانية بحيث لم يكن بمقدور التعاطف البريطاني معه أن يتجاوز ذلك الحاجز.

على أي حال عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية لم يتردد «ابن سعود» ولو للحظة واحدة (بالرغم من إعلانه عن موقفه الحيادي في ذلك الصراع) من أن يظهر الاتجاه الذي كانت تسير به عواطفه. كان موقفه المحايد موقفاً سليماً إلا أنه منع السفير الألماني الذي لم يكن موجوداً في «جدة» عند اندلاع الحرب من العودة إلى السعودية خشية أن تتعقد الأمور مع الدول المتحالفة والتي لها تمثيل دبلوماسي في «جدة». وعندما دخلت إيطاليا الحرب سارع «ابن سعود» إلى نقل الدبلوماسي الإيطاليين والمقيمين الآخرين إلى أماكن مريحة في إحدى الجزر، لكنه عاملها بكل الاعتبارات المرعية. وعندما لجأت المدمرات الإيطالية إلى سواحل المملكة هرباً من الضربات البريطانية، قام «ابن سعود» على الفور باعتقال كل أطقمها في مدينة «الطائف»، لكنه لم يسلمهم إلى الأعداء. وبعد الحرب وعندما قدم «رشيد علي الكيلاني» ليلتجئ في السعودية، استقبله «ابن سعود» كضيف شرف بالرغم من المحاولات البريطانية الرامية إلى استسلامه لها كأسير حرب كانت المحكمة العسكرية في العراق قد حكمت عليه بالموت لتزعمه حركة تمرد عام ١٩٤١. لقد كان «ابن سعود» في القضايا المشابهة لهذه الحالات إحساس غريزي يدفعه لاتخاذ الموقف الصحيح، وكان يفعل الأمور الصحيحة دون خوف أو

محاباة لأحد حتى لو كان ذلك التصرف يسبب له شخصياً بعض الإحراج، ومع ذلك لم يكن هناك أدنى شك في أن «ابن سعود»، وعلى مدى سنوات الحرب، كان يأمل أن يحقق الحلفاء النصر، وكان حقاً منزعجاً بسبب كوارث الحلفاء التي حدثت عام ١٩٤٠ والعام الذي تلاه.

في ذلك العام أصبحت أمريكا مهتمة - وبشكل جدي - بالصحراء العربية، وبدأت تعمل على تأسيس بعثة لها في «جدة»، كما قام عدد من الشخصيات الممثلة للرئيس الأمريكي «روزفلت» بزيارة «ابن سعود» في الرياض لمناقشة بعض القضايا معه ولدراسة احتياجات المملكة. وقد سبق أن أشرنا إلى المساعدات المالية والنوعية التي قدمتها أمريكا وبريطانيا إلى حكومة «ابن سعود»، إلا أن موضوع تمتين أواصر العلاقة السياسة بين أمريكا والسعودية كان بمثابة التطور البارز الذي ظهر خلال سنوات الحرب والذي أسفر عن نتائج بعيدة المدى كان لها دور في تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المملكة خلال عقد واحد من الزمن.

كان الجميع يحترم موقف «ابن سعود» الحيادي كما كان واضحاً أيضاً أن قضية الحلفاء لم يكن لها أن تحقق أي مكسب عملي من أي تغيير رسمي يمكن أن يطرأ على موقفه حتى ولو كان «ابن سعود» على استعداد لتبني مثل ذلك المنحنى. لقد كان الرئيس الأمريكي «روزفلت» مدركاً تماماً للدور الهام الذي يمكن للمملكة العربية السعودية أن تلعبه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية تلك. وحيال ترجيح كفة ميزان دول التحالف التي بدأت في الظهور، لم تعد هناك حاجة لأن يستمر «ابن سعود» في إخفاء حقيقة موقفه حيال ذلك الصراع.

كان الملك «فاروق» ملك مصر قد قام بزيارة لـ «ابن سعود» مع نهاية أيام تلك الحرب، وتم اللقاء بينهما في جوار «المدينة» ووجه له الدعوة لزيارة «مصر» في أول فرصة ملائمة، لكن القدر خبأ لـ «ابن سعود» الملك العظيم الذي ذهب إلى مصر في ربيع عام ١٩٤٥ بعض الأمور والترتيبات: حيث عاد «ابن سعود» ليقابل مهندس الانتصار المؤكد. ففي البحيرات المارة في قناة السويس اجتمع «ابن سعود» بالرئيس الأمريكي «روزفلت» على متن طراد أمريكي، ومن هناك توجه براً إلى الفيوم لزيارة «ونستون تشرشل» الذي رحب به «كصديق عن الضيق» سبق له أن وقف إلى جانب البريطانيين في أحلك أيام الحرب. لقد شكلت تلك الأحداث مرحلة هامة من عمله السياسي، إذ كانت تلك الرحلة أول رحلة ممتعة يقوم بها «ابن سعود» منذ رحلته إلى البصرة التي قام بها قبل ثلاثين عاماً، وكانت تلك هي أول لقاءات يجريها مع شخصيات هامة بالفعل، وكانت تلك أول تجربة له بالعالم الحديث وبأساليبه.

كان «ابن سعود» قد بلغ من العمر في تلك الفترة خمسة وستين عاماً، وبدأ يشعر بوقع ألم الروماتيزم في ركبته التي أصيبت بجرح في أحد المعارك الماضية، لكنه عاد إلى الرياض ومعه هدية من الرئيس كانت تلك الهدية الكرسي الخاص والمميز المشابه للكرسي الذي يستعمله الرئيس للتغلب على إعاقته، وتمسك «ابن سعود» منذ ذلك اليوم حتى نهاية حياته بذلك الكرسي الذي خفف عنه ألم وضعف ركبته.

وخلال هذين اللقاءين اللذان أجراهما مع زعماء الحرب العظام، تباحث

«ابن سعود» معهما بكافة القضايا المتعلقة بمستقبل المملكة، كما تبادل معهما الآراء حول تصرفاتهم حيال دول العالم بشكل عام. وبعد عودته إلى الصحراء العربية طلب منه أن يمعن النظر في مسألة مهمة للغاية وأن يتخذ قراراً بخصوصها، إذ رغبت بريطانيا وأمريكا «ابن سعود» أن يلعب دوراً في عالم جديد بدلته الحرب على نحو جذري. طلبتا منه أن ينضم إلى منظمة شكلت بهدف استمرارية السلام بشكل دائم بين الدول. وكانت الدول العربية الأخرى المستقلة قد دعيت أيضا إلى الانضمام لهذه المنظمة الدولية. لكن بريطانيا وأمريكا اشترطتا على «ابن سعود» ليصبح عضواً مؤسساً في هيئة الأمم المتحدة أن ينتسب إلى عضوية التحالف الكبير الذي يضم الدول التي كانت في تلك الفترة منهمكة في إعداد المرحلة النهائية لتركيع العدو. وكل ما كان مطلوب من «ابن سعود» لينضم إلى ذلك التحالف هو أن يعلن الحرب رسمياً على ألمانيا واليابان، وهما الدولتان اللتان بقيتا تقاتلان من بين دول المحور لكن «ابن سعود» امتنع عن فعل ما كان غير ملائم أو بالأحرى سخيفاً مثل أن يعلن الحرب على دولتين أصبحت الهزيمة من نصيبهما، علاوة على أن بلاده لم تكن على عداء مع هاتين الدولتين.

وانضمت المملكة العربية السعودية إلى صفوف المحور اسمياً إن لم تكن فعليا. وعندما حان الوقت توجه «ابن سعود» إلى «سان فرنسيسكو» لحضور المؤتمر بصفته عضو مؤسس في الأمم المتحدة التي كان الأمير «فيصل» يحضر اجتماعاتها السنوية بصفته وزيراً للخارجية. وفي مناسبات قليلة كان الشيخ «أسعد الفقيه» يقوم بمهمة تمثيل السعودية في تلك الاجتماعات. كان «أسعد الفقيه» قد بدأ حياته كوزير في الحكومة السعودية، وبعده كلف بمنصب سفير

السعودية في واشنطن، كما سبق له أن شغل منصب سفير السعودية في «بغداد».

ربما لا يمكن لنا أن ندعي بأن المملكة العربية السعودية أو جيرانها من الدول العربية التي لعبت دوراً فاعلاً في مناقشة أو تسوية المشكلات الرئيسية التي كانت تتأجج في عالم ما بعد الحرب، لكن تشكيل جامعة الدول العربية على نمط جسد واحد كبير وضع الدول العربية الأعضاء - بما فيها السعودية بالطبع- في موقف يمكنها جميعاً من التأثير على الرأي العالم العالمي، وخاصة في قضايا تؤثر أولاً على مصالح شعوب منطقة الشرق الأوسط وبالتالي على مصالح العالم الإسلامي. ولا نشير هنا إلى مجموعة الدول العربية والآسيوية الأكبر حجماً من جامعة الدول العربية والتي سبق أن تعاونت في مؤتمر نيويورك لحماية مصالح العديد من الدول التي كانت سابقاً - والتي لا يزال البعض منها - تحت حكم أو سيطرة الدول الغربية. هناك مجال للشك بأن الأمم المتحدة (حتى ولو قدر لها أن تثبت عدم قدرتها على تحقيق الأهداف الرئيسية التي أوجدت من أجلها بسبب الصدع الظاهر بين الدول القيادية الكبرى فيها)، هيأت مناخاً للدول الآسيوية والأفريقية لتتقارع وتتناحر مع عمالقة دول الغرب. وربما هيأت الأمم المتحدة تلك الساحة بشكل غير معتمد أو غير مقصود وبشيء من الإحراج الذي لحق ببعض الأعضاء المنتسبين إليها. وعلى أي حال فإن تلك المشكلة لم تسبب في ذلك الوقت قلقاً مباشراً للمملكة العربية السعودية. كانت جامعة الدول العربية بحد ذاتها ومنذ ولادتها منشقة إلى كتلتين بسبب التنافس الإقليمي بين أعضائها. لكن الأحداث ومرور الوقت لطفا ولدرجة كبيرة من حدة

الخلافات التي كانت تفرق بين الأعضاء ومن دواعي سرور «ابن سعود» أنه عرف - قبل حلول أجله - أن الدول العربية كانت قد حققت قدراً من التناغم والانسجام فيما بينها، لذلك تشجع على تقديم مبلغ ضخم للدفاع عن الأردن ضد الاعتداء الإسرائيلي.

على أي حال يمكن القول وبشكل عام إن «ابن سعود» لم يطمع في يوم من الأيام بمركز قيادة الجامعة العربية، كما أنه لم يتطلع ليكون ممثلاً عن العرب في منظمة الأمم المتحدة أو أن يحظى بمقعد في مجلس الأمن، فلم تساعده طبيعته الشخصية على التصرف في أمر تلوح بوادر فشله في الأفق، خاصة إذا كان لذلك الأمر علاقة بشرفه أو باحترامه لنفسه. وبكامل الصدق يمكن القول هنا إنه كان يكلف أشخاصاً آخرين لمعالجة مثل تلك المشكلات، وخاصة إذا كان هؤلاء الأشخاص متمرسين في الأساليب الغربية المتبعة في ذلك العالم الجديد الذي أصبح ينظر إلى «ابن سعود» من منظور طموحاته التي حققها بجهده دون أي رغبة في المزيد من الفتوحات.

كان لدى «ابن سعود» أمور أخرى ليفكر فيها، وكان تلك الأمور على درجة بالغة من الأهمية بالنسبة للمملكة التي أرسى أسسها والتي استمر في حكمها بدون مساعدة أحد ووسط تطورات غريبة جداً عن تجربته وخبراته. لا بد أن يكون موضوع التقدم في السن (ناهيك عن موضوع وهن الجسد الذي بدأ يحد من حركته) قد نبهه إلى حقيقة أن الوقت كان قصيراً لإنجاز ما تبقى عليه من الأعمال وبالتالي العمل على وضع إدارة الحكم في المملكة على أسس راسخة وقوية لتقاوم عواصف ومحن المستقبل في عالم تمكن بالكاد من أن ينجو من جائحة عنيفة لم يسبق لها مثيل. لكنه وجد نفسه

حيال هاوية سحيقة لا تبشر بالخير. لم يكن «ابن سعود» الرجل الذي لا يهاب من الصعاب والتي سبق له فعلاً أن تصدى لها بهدوء تميز به في كافة المعارك التي خاضها في الماضي، لكنه الآن أصبح مسناً ومتعباً ومعتلاً جسدياً، إلا أن شعوره بالمسؤولية وبالواجب المتأصل والمترسخ في شخصيته كان يدفعه إلى الاستمرار لدرجة أنه لم يكن متحمساً للعون المتوافر له والمتمثل في أبنائه الذي أصبحوا في تلك الفترة رجالاً متمرسين في شؤون هذا العالم، وبالعون الذي كان من الممكن أن يحصل عليه من العديد من الرسميين الذي عملوا على خدمته بأمانة وإخلاص لزمن طويل.

في الحقيقة أن الأمير «سعود» الذي شغل منصب ولي العهد لمدة تزيد عن عقد من الزمن، كان الساعد الأيمن لـ «ابن سعود» في إدارة حكم منطقة «نجد»، والحقيقة الأخرى أن الأمير «فيصل» كان ساعده الأيمن في إدارة أمور «الحجاز»، إضافة إلى تحمله مسؤولية أمور وزارة الخارجية. وفي الحقيقة أن «عبد الله السليمان» الذي كان يشغل منصب وزير المالية كان المسؤول الحكومي الوحيد الذي يمكن أن يقال عنه بأنه كان يتمتع بسلطة مستقلة لكن خاضعة بالطبع إلى رضى صاحب الجلالة «ابن سعود»، وكانت سلطته المستقلة تلك محصورة في إدارة الأمور المالية للبلاد وفي الإشراف على نفقات وميزانيات معظم الجهات الحكومية.

هذا وكان كافة كبار موظفي الدولة يعملون وبشكل حميم مع الملك كمستشارين له، في حين كانت الجهة الحكومية الوحيدة التي تعمل خارج هذه الدائرة التنفيذية من الديوان الملكي هي «مجلس الشورى» الذي كان يتخذ من مكة مقراً لعمله ويتألف من أشخاص مرشحين من قبل الملك

يمثلون المدن والمناطق الرئيسية في «الحجاز» وكانت تلك الهيئة كما يدل اسمها عليها هيئة استشارية لكنها عملت بالكثير من الكدح والعمل الجاد على فحص العديد من الخطط والمقترحات الصادرة عن وزير المالية وعن جهات حكومية أخرى، وأبدت الرأى فيها.

عمل الفريق العملي في الحكومة بشكل حسن في ظل ظروف بسيطة نسبياً عاشتها الصحراء العربية في فترة ما بعد الحرب، وكان الملك يشرف شخصياً على كل مشكلة لا تستطيع الجهات المعنية في الدولة البت فيها. ومما يزيد من مآثر «ابن سعود» الخالدة أنه مهما بلغت به درجة العناء فإنه كان دائماً متواجداً لسماع مشكلات وهموم رعاياه من مختلف الطبقات الاجتماعية الأغنياء منهم والفقراء، وكان يساعدهم في التغلب على مشكلاتهم. فكانت إحدى سجاياه. ومما كان ملفتاً للنظر أنه كان باستطاعة «ابن سعود» وسط مشاغله الصعبة المرهقة أن يجد الوقت ليفكر وينجز الآلاف من أعمال الخير التي جعلت من ذكراه أمراً مبجلاً في أذهان آلاف البشر.

كان مقدراً لظروف المملكة العربية السعودية أن تتغير بشكل سريع، كما أن النظم الإدارية التي تم ترتيبها في النظام القديم لحماية الناس لم تعد كافية لتتعامل مع تدفق الثروات التي هلت فجأة على البلاد واستمرت تضغط بكامل ثقلها على كافة جوانب الحياة في السعودية العربية.

على أي حال كانت الفترة التي تلت الحرب فترة مختلفة تماماً، إذ إنها قريبة جداً من زمننا هذا على نحو نستطيع أن نقدم معه تفصيلات للطريقة التي لمع فيها اسم المملكة العربية السعودية عالياً.

وبخصوص الوضع في المملكة العربية السعودية فلعله من الممكن

الاعتراف وعلى نحو مبرر جزئياً بأن الثروة أصابت بثرائها بلاداً نامية في أجهزتها الإدارية ولذلك ظلت حتى ذلك التاريخ محصورتاً في إيجاد توازن بين موارد الدولة المالية البسيطة وبين احتياجات المملكة المتزايدة بشكل متسارع. لقد تمكنت حكومة المملكة بفعل الفتوحات والتوسع أن تأخذ مكانتها بين بقية دول العالم فكانت مستويات المعيشة فيها والخدمات العامة التي تقدمها الدولة مختلفة تماماً عن أي شيء مرت به الجزيرة العربية قبل ذلك التاريخ، ويعود الفضل في ذلك حقاً إلى التنظيم الإداري الذي نهجه «ابن سعود» والذي كان له الفضل في رفع مستوى تقدم البلاد ومستوى إمكانياتها لكن على حساب حدوث عجز بسيط في ميزانيتها. جاء ذلك العجز على شكل ديون عامة، كان بالإمكان تصفيتها عن طريق ترشيد النفقات المخصصة من عائدات الدولة لفترة محدودة.

نتوقف هنا عن الحديث عن الوضع الإداري العام على مدى القرن الماضي من حياة «ابن سعود»، ولنعد إلى بداية فترة ما بعد الحرب إذ كان الشغل الشاغل للملك بعد أن وضعت الحرب أوزارها في كافة أنحاء العالم هو تنفيذ الوعد الذي قطعه على نفسه بزيارة مصر استجابة لدعوة الملك «فاروق» أثناء زيارته «للمدينة» و «ينبع» والتي حدثت في شهر كانون الثاني عام ١٩٤٦ وسط تظاهرات من الحماس والود التي حركت مشاعر أسد الصحراء.

عادت علاقات الصداقة التي أقامها «ابن سعود» مع الملك «فاروق» بالنفع الكثير على المملكة العربية السعودية التي اعتمدت ومنذ وقت طويل على المساعدات المادية والفنية المصرية لتطوير مرافق الحياة في الحجاز لخدمة

الحجاج ولصيانة الأماكن المقدسة. نظر «ابن سعود» إلى حادثة اغتيال «محمود فهمي النقراش باشا» الذي كان في ذلك الوقت يشغل منصب رئيس الوزراء في مصر، على أنها خسارة شخصية له، وفي شهر تموز من عام ١٩٥٢ وفي عام ١٩٥٣ قامت في مصر ثورة سقط على أثرها الملك فاروق (ولأسباب شخصية أكثر من كونها متعلقة بسمات تلك المرحلة) شعر ابن سعود بالأسف. وفي عام ١٩٥٣ قدم «محمد نجيب»)الذي كان في ذلك الوقت رئيساً لجمهورية مصر) ليؤدي فريضة الحج، وتم استقباله وفق المراسم المرعية، وكان على رأس المستقبلين الملك «ابن سعود» وولي عهده.

علاوة على المساعدة العملية التي كانت السعودية تتلقاها من الحكومة المصرية، فقد تركت الحقول الخضراء والأبنية الضخمة في القاهرة انطباعاً مؤثراً في نفسية ملك الصحراء الذي لم يسبق له أن شاهد مثيلا لها في حياته، علاوة على ذلك كان الأمير «فيصل» والعديد من إخوانه ومن الأمراء الآخرين قد عادوا من حفل تدشين الأمم المتحدة في مدينة «سان فرانسيسكو» وكلهم إعجاب ودهشة لكل ما شاهدوه في العالم الجديد. وسرعان ما جاء دور الأمير «سعود» ليقوم بجولة موسعة للولايات الأمريكية والتي عاد منها وهو يحمل تصوراً بعيد المدى عما يمكن أن يتم إنجازه في بلاده من أعمال في مجال الزراعة والكهرباء والنقل وأمور مشابهة أخرى.

تركت هذه التطورات أثرها في السعودية العربية، وسرعان ما بدت تتكشف مع تدفق جداول النفط بشكلها السريع، فانتشرت في مدينة الرياض الفلل والأبنية الفخمة والحدائق مع كافة وسائل الراحة المرفقة بها. وتم بعث الحياة في كافة الشتلات والبذور التي تم جلبها من العالم الجديد إلى

قلب الجزيرة العربية. علاوة على ذلك فقد تم جلب مضخات المياه الكهربائية والأخرى التي تعمل على الديزل على نطاق واسع لتأمين المياه للأعمال الزراعية المتزايدة والتي تتجسد في مزارع الخرج الحديثة التي أشرف على تنظيمها وإدارتها خبراء أمريكيون. كان مشروع الري والزراعة الحديث في تهامة عسير في مراحله الأولى من التطور، وأصبحت الطائف والخرج مركزين عظيمين للتدريب العسكري الذي أشرف عليه مدربون أمريكيون حلوا محل مدربين بريطانيين. وتم أيضاً إنشاء مصنع للذخائر والأعتدة الحربية في منطقة الخرج بإشراف شركة فرنسية، وفي نهاية عام ١٩٥١ تم تحقيق حلم الملك عبد العزيز في إنشاء خط حديدي يربط الخليج بمدينة الرياض. وأصدر الملك تعليماته إلى المهندسين الأمريكيين ليشرفوا على مد ذلك الخط الحديدي ليمر في منطقة القصيم والمدينة المنورة وجدة ومنها إلى مكة. والجدير بالذكر هنا أن مدينتي مكة وجدة مرتبطتان بطريق مسفلت منذ حوالي خمسة عشر عاماً، هذا وقامت شركة بريطانية بإتمام المائة كيلومتر من الطريق الذي يربط ما بين جدة والمدينة بتصميم من الطراز الأول ليخدم الحجاج وليسهل حركة المرور المزدحمة بين هاتين المدينتين.

وباختصار يمكن القول أنه في العقد الأخير من فترة حكم ابن سعود كانت قد تضافرت أواصر الاتصالات مع العالم المتحضر مع معجزة اكتشاف الوسائل الضرورية للتقدم فأحدث في الجزيرة العربية ثورة اقتصادية واجتماعية تجاوزت حدودها مدى أحلام أولئك الذين شاهدوا القوات السعودية وهي تسير باتجاه جدة قبل ما يزيد عن ربع قرن من الزمن. لكن الرأي العام والرأي الرسمي بديا يميلان لفكرة إنشاء جيش نظامي يتدرب

على الطريقة الأوروبية ويرتدي زي موحد على غرار الزي الأوروبي، وذلك ليحل محل القوات التقليدية التي سبق لها أن رفعت راية «ابن سعود» من نصر إلى نصر حتى وصلت إلى أقاصي البلاد، لكن لم يتم فعلياً حل تلك القوات علماً بأن أفرادها استمروا في التقاعد إلى أن بعثت فيها الحياة من جديد وأعيد تشكيلها على شكل فيالق عسكرية تركب الجمال أطلق عليها اسم «المجاهدين» وضمت جنوداً من المقاتلين التحقوا بها من مدن وقرى «نجد» وكانت تلك المدن والقرى تشعر بالتزام أدبي بتقديم العون إلى حكومة «آل سعود» كلما اقتضت الحاجة. وأصبحت معسكراتها موزعة في أماكن مناسبة حيث يتوافر الماء والكلأ للجمال التي ألحق بها عدد لا بأس به من العربات والسيارات لحمل المؤن والمعدات. عهد «ابن سعود» أمر حماية الحدود إلى الكتائب النظامية المحمولة على العربات والمجهزة بالسيارات المصفحة والمدافع، علماً بأنه لم يكن لديهم الكثير من الأعمال ليقوموا بها سوى المناورات وضبط طرق المهربين. أما في المدن الكبيرة ومناطق الحضر فقد كانت الحاميات العسكرية هناك تكرس وقتها للتدريبات العسكرية والقيام بالاحتفالات، في حين دخلت نغمات المعزوفات الموسيقية - التي كانت تعزفها فرق موسيقية مؤهلة نوعاً ما - إلى مناطق كان تعتبر في وقت ما مناطق يحظر عزف الموسيقى فيها. جاء ذلك العزف ليخفف من عناء التدريبات والاستعراضات العسكرية، وبالتالي لتجلب المزيد من المتطوعين إلى صفوف الجيش والترفيه عن الجماهير.

ويذكر أن المناسبة الوحيدة التي استخدمت فيها وحدة من تلك الوحدات

العسكرية التي اشتهرت القوة الواحدة فيها بقوة تعادل قوة اثني عشر وحدة عسكرية، كانت خلال عام ١٩٤٨ العام الذي شهد حرب فلسطين. تقرر في ذلك العام إرسال كتيبة من هذه القوة لتشارك ضمن القوات المصرية في عمليات الجيش العربي ضد اليهود. ويعزو المدافعون عن القضية العربية فشل الجيوش العربية في إنقاذ فلسطين من براثن اليهود إلى تآمر الحكومة البريطانية التي كانت في الواقع قد تنصلت من مسؤوليات انتدابها على فلسطين قبل بدء الصراع بين العرب واليهود، وتركت للحرب مجالاً رحباً ليفصل في النزاع بين الطرفين.

إن السبب الحقيقي في هزيمة العرب في نضال كان من الممكن أن يكون فيه نصرهم النهائي نتيجة حتمية، هو الحقيقة المؤسفة بأن الدول العربية المعنية كانت منقسمة وغير مجتمعة على الرأي.

أما الطرف الآخر من شبه الجزيرة العربية فإن علاقة «ابن سعود» مع اليمن ومع حاكمها استمرت على حالة من الود والتعاون منذ توقيع معاهدة الطائف عام ١٩٣٤.

وعلى أي حال تم في السابع عشر من شباط من العام نفسه نصب كمين للإمام «يحيى» الذي كان يقوم بجولة في السيارة برفقة رئيس وزرائه «عبدالله العمري» وتم القضاء عليهما، وفي غضون ساعة من الزمن وصلت أخبار تلك الجريمة إلى «ابن سعود» في الرياض واستمرت بعد ذلك وكالات الأنباء في العالم بنشر الخبر على مدى ذلك اليوم. جاءت ردة فعل «ابن سعود» لتلك الكارثة على نحو متميز، إذ أمعن النظر وبصمت تام في البرقية

التي وصلته في اليوم التالي من «عبد الله بن الوزير» الذي أعلن فيها عن موت الإمام كما أعلن أن انتخابه كإمام وملك على اليمن قد تم بصفة دستورية ليحكم البلاد من خلال مجلس وزراء ومن خلال ممثلين منتخبين عن سكان البلاد. هذا وقد أرسلت نفس البرقية إلى كافة الدول العربية الأخرى وتضمنت أيضاً مناشدة العرب في إرسال أي عدد من الطائرات المتوافرة للمساعدة على حفظ النظام والأمن في البلاد. سارعت جامعة الدول العربية إلى تشكيل لجنة للتحيق في أسباب ونتائج المشكلة على أرض الواقع، وقطعت تلك اللجنة سفرها جواً إلى اليمن وتوقفت في «جدة» لتزور «ابن سعود» في الرياض. وجاءت زيارتها للرياض في نفس الوقت الذي كان هناك وفد قد أرسله حاكم اليمن الجديد يزور الرياض أيضاً، وكان ذلك الوفد مشكلاً من «عبد الله بن علي» وهو ابن أخو «عبد الله بن الوزير» والشيخ «فضل الورتلاني» وهو من أصل مغربي، إضافة إلى شخصيات أخرى.

في تلك الأثناء كان الوريث الشرعي لعرش اليمن قد وصل إلى «حجة» قادماً من مقره الرسمي في «تعز» وأحرز تقدماً جيداً في حشد القبائل وأهل المدن لدعم قضيته، وبدأ موقف الغاضب للسلطة يتدهور بدليل المناشدة المذكورة التي وجهها إلى عدن والرياض وجامعة الدول العربية وبريطانيا وأمريكا، حتى إلى روسيا، لتقديم العون له. في الواقع لم يحظى «عبد الله ابن الوزير» سوى بالدعم المعنوي المحدد من وفد جماعة الإخوان المسلمين في مصر والذي كان قد وصل إلى صنعاء. في تلك الأثناء كانت طائرات مصرية قد هبطت لإجلاء أعضاء البعثة التعليمية المصرية من اليمن.

لم تلقى مناشدات «عبد الله بن الوزير» وكبار قادته العسكريين وهما (الأمير إبراهيم ومحمد القبسي) آذاناً صاغية، لكن في الحادي والعشرين من شهر آذار انتهت تلك المشكلة عندما دخل الأمير «عباس» شقيق الملك الشرعي الإمام «أحمد بن يحيى» بقواته «صنعاء» وأجبر «عبد الله بن الوزير» وأصدقاءه على الاستسلام.

غادر الوفد اليمني الرياض محبطاً، لكنه لم يرجع إلى اليمن ولم تعد الآن هناك ضرورة لذهاب ممثلي جامعة الدول العربية إلى «صنعاء»، لذا غادروا السعودية إلى مصر. وفي اليوم الحادي والعشرين من شهر آذار تم نقل «عبد الله بن الوزير» وأتباعه من المتآمرين وهم مكبلين بالأصفاد إلى «حجة» وهي مقر حكومة الملك الجديد، وهناك وضعوا في سجون مختلفة ليحاكموا أمام محكمة شرعية. وفي يوم الثامن من نيسان عام ١٩٤٨ صدر في حقهم الحكم بالإعدام، وبصدور ذلك الحكم انتهت أزمة اليمن المأساوية.

كان «ابن سعود» مقتنعاً تماماً بأن الدول العظمى كانت تعد نفسها وبشكل حثيث لحرب عالمية ثالثة، ونظر إلى ذلك الوضع على أنه النتيجة الحتمية الممكنة لعداء الدول الغربية للدول الشيوعية ذلك العداء المستتر وراء حجاب شفاف.

نظر «ابن سعود» إلى ظهور الشيوعية واختراع أدوات ووسائل التدمير الشامل، على أنها ليست مجرد نذير بنهاية الحضارة الإنسانية فحسب، بل هي تحذير إلهي باقتراب يوم القيامة في حد ذاتها. هذا وقد وجد «ابن سعود» نفسه مهتماً ومشغولاً بمشكلات جيرانه.

ظهرت خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٤٨ أوضاع ملفتة للنظر في العراق، إذ أسفرت التظاهرات التي قام بها الطلاب والعمال احتجاجاً على الاتفاقية الجديدة المقترح إبرامها مع بريطانية عن إصابات خطرة في صفوف المتظاهرين، كما أسفرت عن سقوط رئيس الوزراء العراقي «سعيد صالح الجبر» وهروبه من البلاد، كما اختفى «نوري باشا» أيضاً عن الأنظار. لكن بعد مضي بضعة أشهر وبعد أن هدأت العاصفة عاد «نوري باشا» إلى العراق وترك الأمر للأمير «عبد الله» الوصي على العرش المجال ليهدئ من حماسة الناس. فأعلن بأنه لن يصادق على الاتفاقية التي كانت قد وقعت في السادس عشر من كانون الثاني على متن سفينة صاحب الجلالة «فيكتوري» في ميناء «بورت سموث». كان العراقيون رافضين لها طالما أن بنود تلك الاتفاقية تقر استمرار الترتيبات السابقة والخاصة باحتلال القوات البريطانية لقواعد جوية مختلفة في العراق.

سبق أن ناقشنا بإسهاب موضوع المشكلات في فلسطين، والتي تزامنت مع الأحداث الأخيرة في العراق، لكن لا بد أن نشير هنا إلى أنه نزولاً عند مبدأ التضامن العربي في مثل هذه القضايا سمح «ابن سعود» بجمع تبرعات لصالح القضية الفلسطينية وعين ابنه «محمد» رئيساً للجنة المكلفة بتلك المهمة. إضافة إلى هذه المساعدة المالية المقدمة إلى قضية فلسطين، صدرت عن الملك في شهر كانون أول عام ١٩٤٧ التفاتة كريمة بتجنيد المتطوعين للخدمة العسكرية. تجلت تلك البادرة في التوجيهات التي صدرت لكافة حكام مناطق «نجد» لفتح مراكز تسجيل للمتطوعين الذين تتراوح أعمارهم ما بين عشرين إلى خمسين عاماً، وتجلت أيضاً في دعوته لاثنين من زعماء

كل قبيلة لزيارة الرياض لتنسيق الجهود.

كان متوقعاً أن يتم من خلال هذا الإجراء حشد قوة تقدر بثلاثمائة ألف رجل، لكن كما أشرنا سالفاً لم يشاهد فلسطين من العرب السعوديين سوى الكتيبة النظامية التي انضوت تحت لواء القوات المصرية[1].

تم في دار الحكم بالرياض مناقشة موقف كل من أمريكا وبريطانيا حيال المشكلة برمتها، كما تمت مناقشة الحوار بين أطراف النزاع الذي تميزت به وقائع الأمم المتحدة، وكذلك تمت مناقشة إصرار الملك «عبد الله» (حاكم مناطق عبر الأردن والذي سرعان ما أصبح ملكاً على الأردن) في أن يتزعم القضية العربية وأن يحتل ما يمكنه احتلاله من فلسطين لصالحه الشخصي. تمت مناقشة كافة هذه القضايا بحرية، وبدا تصرف الملك بأن البريطانيين لن يتركوا فلسطين في نهاية المطاف بسبب مصالحهم الاستراتيجية في المنطقة، وبين مخاوفه من أن البريطانيين سيسلمون الجزء العربي من فلسطين للملك «عبد الله»، أو أن ينقلوا حاميتهم العسكرية من فلسطين إلى مناطق عبر الأردن لمنع أي هجوم يقوم به العرب ضد اليهود. لكن «ابن سعود» التزم

(١) ربما أن المؤلف يتحدث هنا عن الجوانب الرسمية في هذا الموضوع وإذا خرجنا عن هذا الإطار فإن المصادر التاريخية تشير إلى أن المشاركة السعودية في التطوع في حروب فلسطين فاق ما ذكر بكثير بل إن كثيراً من المعارك قد شهدت سقوط عدد من (الشهداء) السعوديين الذين لبوا نداء الواجب في تحرير فلسطين. ولعل حقيقة أن كثيراً منهم قاتل تحت بعض الرايات الأخرى نتيجة بعض الظروف السياسية والعسكرية والاجتماعية قد تبرز ضياع تلك الجهود في زخم الأحداث. ورغم ذلك فإن من يطلع على بعض المصادر التاريخية سيخرج بانطباع جيد عن دور وجهود المتطوعين السعوديين في حروب فلسطين. ويمكن الاطلاع مثلاً على كتاب: سجل الشرف؛ ذكرى الخالدين الذي سجل فيه فهد المبارك أسماء وقصص بعض المتطوعين السعوديين في حروب فلسطين (المعلق).

بموقف واحد على الدوام.

وحيال هذه الخلفية الدولية غير المرضية احتفل «ابن سعود» في الثامن عشر من شهر تموز عام ١٩٥٠ باليوبيل الذهبي لفترة عهده كملك مطلق الحرية في الصحراء العربية.

احتفلت دول العالم التي كان لها علاقة دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية بهذه المناسبة وأقيمت حفلات الاستقبال وأذيعت الكلمات الخطابية التي عددت مآثر المملكة. عكست تلك الاحتفالات إعجاب دول العالم وحبها المستلهم من إنجازات وشخصية الرجل الذي قاد شعبه من قفار الصحراء إلى إقامة العلاقات الطيبة مع الدول الأخرى. هذا وكانت الاحتفالات في المملكة تتم بشكل متقن لتظهر ولاء وعرفان شعب المملكة للملك الذي دامت فترة حكمه لمدة خمسين عاماً.

ومع حلول ذلك التاريخ كان قد مضى على بداية الحرب الكورية حوالي ثمانية عشر شهراً، كما أن الوضع في منطقة القناة المصرية كان يرداد صعوبة وتعقيداً، علماً بأنه في تلك الفترة لم يكن انقلاب الثالث والعشرين من شهر تموز الذي أطاح بالملك «فاروق» قد حصل، كما أنه لم يحدث إلا بعد ستة أشهر من هذا التاريخ على أي حال لم تتأثر المملكة العربية السعودية بشكل مباشر بهذه التطورات.

وقفت المملكة العربية السعودية مع الدول العربية الأخرى وقفة رجل واحد في دعم موقف مصر المطالب بجلاء القوات الأجنبية عن قناة السويس. لقيت الأعمال الوحشية والفظائع التي ارتكبت في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني، كما لقيت بعض تصرفات حكومة «الوفد»

في تلك الفترة بعض الانتقادات والاستنكار. أما بخصوص كوريا فكان ينظر إلى الحرب فيها على أنها بداية صراع أكثر شمولاً ولا يتوقع له أن يتفجر خلال حياة «ابن سعود»، لذا لم تبدي المملكة اهتماماً كبيراً بالوضع هناك، خاصة بعد أن تم التوصل إلى الوضع الحرج المتعلق بخط الثمانية والثلاثين الذي نجم عن توغل القوات الشيوعية ورد القوات الأمريكية عليه، لم تشارك الدول العربية في مبادرة الأمم المتحدة الرامية إلى التعاون مع القوات الأمريكية المتورطة في القتال الذي كان ينظر إليها على أنه مجرد اختبار تحمل وثبات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

أدى الاتفاق الألماني الإسرائيلي الخاص بإصلاح الأوضاع فيما بينهما إلى ظهور قضية على درجة من الأهمية محلياً. فقد لاحظ المراقبون خلال فترة سبقت ذلك الاتفاق، تحولاً ملحوظاً في السياسة السعودية الخاصة بالمجال الاقتصادي المتعلق بمصالح الحكومة الألمانية، وجاء ذلك فقط لإيجاد توازن مع الاحتكارات الفعلية الأمريكية. كان لموضوع الأسعار ولاعتبارات سياسية أخرى، إضافة إلى مشاريع غير ناجحة عهد بها إلى شركات بريطانية دور في إخراج بريطانيا من دائرة ذلك التعاون. هذا وكانت وزارة المالية التي سيطرت تماماً على مسرح الأحداث بموجب مبادرات نشطة قام بها «عبد الله السليمان»، قد قطعت شوطاً على طريق التفاهم مع العديد من الشركات الألمانية بما فيها شركة «فيليب هولزمان» المشرفة على خط سكة الحديد المشهور الذي يربط بغداد ببرلين.

كانت شركة «فليب هولزمان» في تلك الفترة قد أعدت خططاً لتطوير وتحسين ميناء «الدمام». وفي الوقت الذي كانت فيه تلك الشبكة تدرس

عدداً من المشاريع المتعلقة بالطرقات الحديدية، جاء قرار جامعة الدول العربية القاضي بمقاطعة كافة الشركات التجارية والصناعية الألمانية، وسارت المملكة في خط هذه السياسة.

على أي حال صادقت الحكومة الألمانية على اتفاقيتها مع إسرائيل وصرف النظر عن غضب وفود الدول العربية المحتجة على تلك الاتفاقية.

والآن ها قد جاءت وفاة الملك لتوقف نشاطات المملكة بذلك الخصوص، وجاءت تلك الوقفة لتمكن السلطات الجديدة من تولي العديد من الأمور التي خلفها لها العهد الماضي، ولتعد خططها للمستقبل بثقة تتعلق بمرحلة طويلة قادمة من السلام والرخاء. لم يكن هناك كما لم يكن في السابق أية ميول للتوصل إلى تسوية مع اليهود بالذات حول أي موضوع سياسي كان أم تجاري. فوصل عدد الشركات اليهودية من كافة دول العالم المدرجة على قائمة المقاطعة إلى رقم كبير، وكان التعامل معها في المملكة العربية السعودية أمراً محظوراً للغاية. وكان من غير المحتمل أبداً أن تخفف معزوفة «البجع» للسيد «ابن غوريون» من حرارة العداء الذي يعزل الدولة الإسرائيلية عن بقية جيرانها من الدول العربية. ذلك إضافة إلى حقيقة أن «ابن سعود» كان قد وضع لبلاده وبشكل عام سياسة تعاون ودي مع جامعة الدول العربية في كافة القضايا ذات الأهمية العامة أو الأهمية الدولية الخاصة للدول العربية مجتمعة أو كل دولة على حدة. إنه من الصعب تقدير إلى أي مدى اعتنى «ابن سعود» شخصياً بهذه القضايا خلال السنوات الأخيرة من عمره، وبالتحديد في الفترة التي كان اهتمامه فيها يتزايد بشكل مضطرد بالأمور الداخلية لمملكته، مثل حفظ النظام والقانون، والأمور الشخصية الأخرى

المتعلقة بالخطأ والصواب في مشاريع كانت تستهويه شخصياً مثل مشروع إنشاء سكة حديد الرياض – الدمام الذي أصر على إنشائها منذ البداية بالرغم من كل الآراء التي طرحها الاقتصاديون المدققون والتي عارضت تلك الفكرة. هذا ويمكن الإقرار الآن وبدون الدخول في التفاصيل أن الانتعاش الاقتصادي الذي تتمتع به المدن والمناطق العديدة في المملكة بسبب سكة الحديد تلك، لأكبر دليل وشاهد على صحة قرار الملك بأنشاء ذلك الخط الحديدي.

والجدير بالذكر هنا أن «ابن سعود» لم يتوقف في يوم من الأيام عن ممارسة إشرافه الحاسم على الأمور الإدارية المتعلقة بشؤون الدولة. وعلى صعيد مصالح البلاد المتعددة الأشكال تزايدت رغبة «ابن سعود» في ترك مجرى القضايا الهامة لولي العهد، وخاصة بعد عودته من زيارة طويلة قضاها في الولايات المتحدة الأمريكية. أخذت مكانة ولي العهد تتزايد وتقوى إلى أن تحول خلال السنوات الأخيرة ليصبح الشخصية السائدة في إدارة حكم المملكة. ظل والده بعيداً عن الأضواء يقدم له النصح والمشورة في أمور تعينه على التغلب على الصعاب. وقد اتضح قبل بضع سنوات من دنو الأجل بأن رمال ساعة الأجل كانت تتسارع لتعلن نهاية رجل قضى حياته في مقارعة المحن والانتصارات، ولم يعد بإمكانه الآن إلا أن يراقب السحب المتراكمة فوق عالم مليء بالمشكلات وفي صدره الكثير من المخاوف والقلق على وطنه الحبيب الذي سيعتمد مستقبله على رجال لهم خبرة كخبرته على مستوى مهارته في إدارة شؤون البلاد. . . ليس إلا لأنهم تدربوا على مهنة الحكم على يديه وهي مهارة ورثها بدوره من أجداده وأسلافه، ومارسها بتفوق متميز. وعاش في خلوة فعلية في الرياض منذ أن

عاد من رحلة الحج التي قام بها في شهر أيلول من عام ١٩٥٢، حيث كانت حرارة ذلك الصيف في مكة على أشدها. وبدا عليه الكبر ووهنت صحته وأصبح الآن مضطراً بسبب العلة في ركبته أن يستخدم كرسيه المتحرك في كافة تحركاته، ومع ذلك أصر على أن يحافظ - قدر الإمكان - على العادة التي مارسها طيلة حياته والخاصة بأمور تتعلق بحق رعاياه في الدخول إلى مجلسه في أوقات محددة، لكنه نادراً ما كان يغادر فناء قصره الكبير في منطقة «المربع» علماً بأنه قضى جزءاً من صيف عام ١٩٥٢ في قصر ولي العهد بمنطقة «البديعة» الواقعة في وادي «حنيفة». وكان ظهوره شخصياً ليرأس الافتتاح الرسمي لسكة الحديد في مدينة الرياض عام ١٩٥١ آخر عمل مهم يقوم به وسط احتفال جماهيري.

أما في أواخر صيف عام ١٩٥١ فقد حضر «ابن سعود» بعض الاحتفالات الشعبية في «الطائف» التي وصل إليها بطائرته الخاصة «سكاي ماستر» ليقضي فيها آخر أشهر عمره. وفي منتصف شهر تشرين الأول تعرض «ابن سعود» إلى نوبة قلبية حادة قلقاً بالغاً وأرقت مضاجع كافة أبناء المملكة وأبناء المناطق الأخرى، وبدأت برقيات التعاطف والأمنيات له بالشفاء العاجل تهل على المملكة، وكان من بين البرقيات التي وصلت برقية من ملكة بريطانيا. وعند شفائه من تلك الأزمة أصر مجدداً على عادته في استقبال المواطنين، لكن تحددت تلك الاستقبالات بمرة واحدة في عصر كل يوم، وذلك ليرى شعبه ولتتاح الفرصة لشعبه في أن يراه، إلا أنه مع معاودة حدوث المرض عند نهاية ذلك الشهر اضطر إلى الاعتكاف في غرفته،

وهناك وفي تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم التاسع من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٣، وبحضور العديد من أبناء أسرته الكبيرة لفظ الملك العظيم أنفاسه الأخيرة. وفي عصر اليوم نفسه أقيمت على جثمانه صلاة الميت في المصلى الكبير في «الطائف» وحضر صلاة الجنازة تلك حشد غفير من أبناء شعبه، وبعدها نقل جثمانه جواً إلى الرياض برفقة الأمير «فيصل» وأبنائه الآخرين. وفي مساء اليوم نفسه وبعد أن صلى أبناء عاصمته صلاة الميت عليه وروي جثمانه ثرى الرياض ليرقد إلى جانب قبر والده. وهكذا انتهى عهد حكم وملك عظيم، ومع انتهائه تنتهي سلسلة عرض الأحداث والمنجزات التي قامت بها السلالة الحاكمة التي حكمت الجزيرة العربية لخمسة قرون، والتي يبدو من المؤكد أنها ستحكمها على مدى أجيال عديدة قادمة. لقد مات الملك إلا أن اسمه سيبقى خالداً.

oneiland.com